الأمم المتحدة

E/CN.17/2005/6

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
10 March 2005
Arabic
Original: English

لجنة التنمية المستدامة
الدورة الثالثة عشرة
١١-٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٥
البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت
تقرير الاجتماع التحضيري الحكومي الدولي للدورة الثالثة عشرة للجنة التنمية المستدامة

تقرير الاجتماع التحضيري الحكومي الدولي

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا -	تنظيم الدورة	١-١٩	٢
	ألف - افتتاح الدورة ومدتها	١-٣	٢
	باء - جدول الأعمال وتنظيم الأعمال	٤	٢
	جيم - وقائع الدورة	٥-١٧	٣
	دال - الحضور	١٨	٦
	هاء - الوثائق	١٩	٦
ثانيا -	الموجز الذي أعده الرئيس عن المناقشات التفاعلية	٢٠-١٤١	٦
	ألف - مقدمة	٢٠-٢٤	٦
	باء - المياه	٢٥-٦٨	٨
	جيم - المرافق الصحية	٦٩-١٠٩	١٨
	دال - المستوطنات البشرية	١١٠-١٣٣	٢٧
	هاء - الترابط بين المياه والمرافق الصحية والمستوطنات البشرية	١٣٤-١٤١	٣٣
ثالثا -	اعتماد تقرير الاجتماع التحضيري الحكومي الدولي	١٤٢-١٤٣	٣٦

300305 300305 05-26794 (A)
0526794

أولا – تنظيم الدورة

ألف – افتتاح الدورة ومدتها

١ – عقد الاجتماع التحضيري الحكومي الدولي للدورة الثالثة عشرة للجنة التنمية المستدامة في نيويورك في الفترة من ٢٨ شباط/فبراير إلى ٤ آذار/مارس ٢٠٠٥، وعقد ١١ جلسة. وجرت مناقشات تفاعلية موازية بشأن مواضيع المياه، والمرافق الصحية، والمستوطنات البشرية، في الجلسات ٣ و ٤ و ٦ إلى ٨ ، المعقودة في الفترة من ١ إلى ٣ آذار/مارس ٢٠٠٥.

٢ – وافتتح الدورة رئيس لجنة التنمية المستدامة، جون و. أشي (أنتيغوا وبربودا).

٣– وعرض مدير شعبة التنمية المستدامة بالأمانة العامة للأمم المتحدة تقارير الأمين العام إدارة المياه العذبة (E/CN.17/2005/2)، والمرافق الصحية (E/CN.17/2005/3)، والمستوطنات البشرية (E/CN.17/2005/4).

باء – جدول الأعمال وتنظيم الأعمال

٤ – في الجلسة الأولى، المعقودة في ٢٨ شباط/فبراير، اعتمد الاجتماع التحضيري الحكومي الدولي جدول أعماله المؤقت، وأقر تنظيم أعماله (E/CN.17/IPM/2005/1). وكان جدول الأعمال على النحو التالي:

١ – إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.

٢ – الخيارات المتاحة على صعيد السياسات وما يمكن اتخاذه من إجراءات للإسراع بالتنفيذ:

(أ) المياه؛

(ب) المرافق الصحية؛

(ج) المستوطنات البشرية.

٣ – مسائل أخرى.

٤ – اعتماد تقرير الاجتماع التحضيري الحكومي الدولي.

جيم – وقائع الدورة

٥ – في الجلسة الأولى للدورة، أدلى ممثلو اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فضلا عن ممثل مكتب نيويورك للجان الإقليمية ببيانات تتعلق بالمجموعة المواضيعية التي تضم المياه والمرافق الصحية والمستوطنات البشرية. كما أدلى ممثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة ببيان .

٦ – وفي الجلسة نفسها، عرض ممثلو مختلف الاجتماعات التي عقدت فيما بين الدورات منذ الدورة الثانية عشرة للجنة التنمية المستدامة نتائج تلك الاجتماعات التي تتصل اتصالا مباشرا بالمناقشات المتعلقة بالمياه والمرافق الصحية والمستوطنات البشرية، إلى جانب الخيارات المتاحة على صعيد السياسات وما يمكن اتخاذه من إجراءات لتنفيذ الالتزامات المتصلة بالمجموعة المواضيعية. وتكلم وزير الوقاية والصحة العامة والمرافق الصحية في السنغال عن نتائج المنتدى العالمي المعني بالمياه والمرافق الصحية والصحة العامة المعقود في داكار في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. وعرض وزير المياه في أوغندا نتائج المؤتمر الدولي للإدارة المتكاملة لموارد المياه، المعقود في طوكيو في الفترة من ٦ إلى ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، والدورة العادية الخامسة لمجلس الوزراء الأفريقيين المعنيين بالمياه المعقودة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. وتكلمت وزيرة الإسكان في أسبانيا عن المنتدى الحضري العالمي المعقود في برشلونة، أسبانيا، في الفترة من ١٣ إلى ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. وتكلم ممثل وزارة خارجية السويد عن أسبوع ستوكهولم للمياه المعقود في ستوكهولم في الفترة من ١٦ إلى ٢٠ آب/أغسطس ٢٠٠٤.

٧ – وفي الجلسة الأولى أيضا، أدلي ببيانات استهلالية ممثلو جامايكا (باسم مجموعة الـ ٧٧، والصين)، ولكسمبرغ (باسم الاتحاد الأوروبي، والبلدين المنضمين بلغاريا ورومانيا، والبلدين المرشحين تركيا وكرواتيا، وبلدان عملية الاستقرار والانتساب، والمرشحين المحتملين ألبانيا، والبوسنة والهرسك، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وصربيا والجبل الأسود، والنرويج بوصفها أحد بلدان الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة وعضو المنطقة الاقتصادية الأوروبية)، والولايات المتحدة الأمريكية، وهولندا، والمغرب.

٨ – وفي الجلسة الثانية، المعقودة في ٢٨ شباط/فبراير، استمعت اللجنة إلى عروض من ممثلي المجموعات الرئيسية عن مجمل أرائهم بشأن الخيارات المتاحة على صعيد السياسات وما يمكن اتخاذه من إجراءات فيما يتصل بمواضيع المياه والمرافق الصحية والمستوطنات البشرية، على النحو الوارد في الوثيقة E/CN.17/2005/5. وقدم العروض ممثلو الاتحاد الدولي للمنتجين الزراعيين باسم مجموعة المزارعين، والمجلس الدولي للعلم، باسم مجموعة الأوساط

العلمية والتكنولوجية، والمجلس العالمي للأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة، باسم مجموعة الأوساط التجارية والصناعية، والاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة، باسم مجموعة العمال والنقابات، ومنظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة، وهي منظمة تمثل مجموعة السلطات المحلية، ومعهد السياسات العامة للزراعة والتجارة، باسم مجموعة المنظمات غير الحكومية، ومؤسسة تيبتيبا،باسم مجموعة الشعوب الأصلية، ومنسق لجنة الشباب التابعة للجنة التنمية المستدامة، باسم مجموعة الأطفال والشباب، والمنظمة النسائية للبيئة والتنمية باسم المرأة.

٩ - وضمت مشاركة المجموعات الرئيسية ممثلين من ٤٦ من المنظمات المعتمدة. وفي الجلسة الثانية، اشتركت المجموعات الرئيسية في مناقشة تفاعلية مع الحكومات، فحددت أولويات العمل المتعلقة بها في ما يتصل بالمياه والمرافق الصحية والمستوطنات البشرية. وأدمجت آراؤها بشأن خيارات محددة متعلقة بالسياسات وما يمكن اتخاذه من إجراءات في المناقشات الموضوعية التي دارت طوال الأسبوع، ودعيت هذه المجموعات للإدلاء بملاحظات ختامية في الجلسة الأخيرة.

١٠ - وفي الجلسة الثانية أيضا، عقدت اللجنة حلقة نقاش استهلالية عن الخيارات المتاحة على صعيد السياسات وما يمكن اتخاذه من إجراءات للإسراع بالتنفيذ في موضوعي المياه والمرافق الصحية. وضمت الحلقة كلا من: ألبرت رايت، الرئيس المشارك لفرقة عمل مشروع الألفية المعني بالمياه والمرافق الصحية؛ وكارمن أريفالو - كوريا، نائبة وزير البيئة في كولومبيا؛ ونفيسة باروت، عضو مجلس الأمناء التنفيذيين لمنظمة أوتثان غير الحكومية في الهند.

١١ - وفي الجلسة الخامسة، المعقودة في ١ آذار/مارس، عقدت اللجنة حلقة نقاش استهلالية عن الخيارات المتاحة على صعيد السياسات وما يمكن اتخاذه من إجراءات للإسراع بالتنفيذ في موضوع المستوطنات البشرية. وشارك في الحلقة ماريا أنتونيا تروخيلو، وزيرة الإسكان في أسبانيا؛ وسيلفيا أنديري، المديرة العامة لشركة بيلو أوريزونتي لتحضير البلديات في البرازيل؛ وسيلفيا مارتينيز، المستشارة الأقدم بالمجلس الاتحادي لتمويل الإسكان في الولايات المتحدة؛ وإليوت سكلار، المنسق المشارك لفرقة العمل الثامنة لمشروع الألفية وأستاذ التخطيط العمراني والشؤون العامة بجامعة كولومبيا بالولايات المتحدة.

١٢ - وفي الجلسات الثالثة والرابعة والسادسة إلى الثامنة، المعقودة في الفترة من ١ إلى ٣ آذار/مارس، عقدت اللجنة حلقات نقاش تفاعلية عن المياه والمرافق الصحية والمستوطنات البشرية. وتركزت مواضيع المناقشات المتعلقة بالمياه على توفير إمكانية

الحصول على مياه الشرب المأمونة في المناطق الحضرية والريفية؛ وإعداد خطط للإدارة المتكاملة لموارد المياه وإنشاء إطار ملائم للمؤسسات والسياسات العامة في هذا المجال؛ وتعزيز كفاءة استخدام المياه وإدارة الاستخدامات المتزاحمة؛ ونوعية المياه وإدارة النظم الإيكولوجية والوقاية من الكوارث؛ وتعزيز برامج الرصد والتقييم؛ وتوفير التمويل للاستثمارات المتصلة بالمياه.

١٣ - وتركزت مواضيع المناقشات المتعلقة بالمرافق الصحية على توفير إمكانية الحصول على المرافق الصحية الملائمة في المناطق الحضرية والريفية؛ وإدارة المياه المستعملة وتعزيز نظم الرصد؛ والاحتياجات من القدرات والتمويل لتحقيق الأهداف المتصلة بالمرافق الصحية الواردة في خطة جوهانسبرغ للتنفيذ التي اعتمدها المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة.

١٤ - وتركزت مواضيع المناقشات المتعلقة بالمستوطنات البشرية على توفير الإسكان الأفضل وما يرتبط به من خدمات إلى فقراء الحضر؛ وخلق فرص العمل وتشجيع إقامة المشاريع على المستوى المحلي؛ وتطوير مؤسسات التمويل والخدمات المالية التي تتناسب مع الاحتياجات المالية لفقراء الحضر.

١٥ - وفي الجلسة الثامنة، المعقودة في ٣ آذار/مارس، ركزت اللجنة على تحقيق التكامل بين موضوعي المياه والمرافق الصحية، وتعرضت للمواضيع العامة المتعلقة بخلق حوافز لإقامة شراكات فعالة بين القطاعين العام والخاص في إدارة المياه والمرافق الصحية، وإشراك صغار مقدمي الخدمات في توفير خدمات المياه والمرافق الصحية على مستوى المجتمعات المحلية.

١٦ - وفي الجلسة التاسعة، المعقودة في ٣ آذار/مارس، ركزت اللجنة على أوجه الارتباط والقضايا المشتركة بين المواضيع الثلاثة للمياه والمرافق الصحية والمستوطنات البشرية، مع التعرض للمواضيع العامة المتعلقة بالخيارات المتاحة على صعيد السياسات وما يمكن اتخاذه من إجراءات لتعميم المنظور الجنساني في إدارة المياه والمرافق الصحية والمستوطنات البشرية، وتهيئة بيئة تمكينية للمجتمعات والسلطات المحلية لإدارة خدمات المياه والمرافق الصحية والإسكان؛ وإدماج قضايا المياه والمرافق الصحية في التخطيط العمراني الأوسع نطاقا.

١٧ - ونظمت خلال الفترة من ١ إلى ٣ آذار/مارس ٢٠٠٥ أنشطة متعلقة بالشراكات لتشجيع المناقشات وتبادل الدروس المستفادة بشأن القضايا المتصلة بالشراكات من أجل التنمية المستدامة. ويمكن الإطلاع على قائمة بالأنشطة المتعلقة بالشراكات على الموقع الإليكتروني: http://www.un.org/esa/sustdev/partnerships.htm.

دال – الحضور

١٨ – حضر الاجتماع التحضيري الحكومي الدولي ممثلو ٤٦ دولة من الدول الأعضاء في لجنة التنمية المستدامة. وحضره أيضا مراقبون عن دول أعضاء أخرى بالأمم المتحدة وعن الجماعة الأوروبية وممثلون لمؤسسات تابعة لمنظومة الأمم المتحدة، فضلا عن مراقبين لهيئات حكومية دولية ومجموعات رئيسية أخرى. ويمكن الإطلاع على قائمة المشتركين على الموقع الإليكتروني: http://www.un.org/esa/sustdev/csd/csd13/ipm.htm.

هاء – الوثائق

١٩ – كانت الوثائق التالية معروضة على الاجتماع التحضيري الحكومي الدولي:

(أ) تقرير الأمين العام عن إدارة المياه العذبة: الخيارات المتاحة على صعيد السياسات وما يمكن اتخاذه من إجراءات للإسراع بالتنفيذ (E/CN.17/2005/2)؛

(ب) تقرير الأمين العام عن المرافق الصحية: الخيارات المتاحة على صعيد السياسات وما يمكن اتخاذه من إجراءات للإسراع بالتنفيذ (E/CN.17/2005/3)؛

(ج) تقرير الأمين العام عن المستوطنات البشرية: الخيارات المتاحة على صعيد السياسات وما يمكن اتخاذه من إجراءات للإسراع بالتنفيذ (E/CN.17/2005/4)؛

(د) أولويات عمل المجموعات الرئيسية في مجال المياه والمرافق الصحية والمستوطنات البشرية (E/CN.17/2005/5)؛

(هـ) مشاركة المنظمات الحكومية الدولية في أعمال الاجتماع التحضيري الحكومي الدولي للدورة الثالثة عشرة للجنة التنمية المستدامة (E/CN.17/IPM/2005/L.1)؛

ثانيا – الموجز الذي أعده الرئيس عن المناقشات التفاعلية

ألف – مقدمة

٢٠ – حسبما وافقت عليه لجنة التنمية المستدامة في دورتها الحادية عشرة، ركزت مناقشات الاجتماع التحضيري الحكومي الدولي للدورة الثالثة عشرة للجنة التنمية المستدامة على خيارات السياسة العامة وما يمكن اتخاذه من إجراءات للتصدي للقيود والعقبات التي تواجه عملية التنفيذ على نحو ما جرى تحديده أثناء الاستعراض السنوي وما ورد في تقرير لجنة التنمية المستدامة عن دورتها الثانية عشرة [(١)]. وقد استندت المناقشات على النتائج التي

توصلت إليها دورة استعراض الدورة الثانية عشرة للجنة، وتقارير الأمين العام، والمساهمات الأخرى ذات الصلة.

٢١ - ولدى إعداده لهذه الوثيقة التي تستند إلى ما دار من مناقشات، ركز الرئيس على خيارات السياسة العامة والإجراءات التي حددتها الوفود والمشتركون والتي يمكن أن تسهم إسهاما كبيرا في تنفيذ الأهداف والغايات المتعلقة بالمياه والمرافق الصحية والمستوطنات البشرية بصيغتها الواردة في جدول أعمال القرن ٢١، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ، والأهداف الإنمائية للألفية ذات الصلة. وإذ سلمت الوثيقة بأن احتياجات البلدان والمناطق وأولوياتها تختلف باختلاف هذه البلدان والمناطق، التي تواجه أيضا تحديات مختلفة، فقد حددت طائفة من الخيارات التي يمكن الاعتماد عليها في وضع الاستراتيجيات والسياسات والبرامج المتصلة بالمياه، والمرافق الصحية، والمستوطنات البشرية. ومع أن التركيز ينصب على خيارات السياسة العامة والإجراءات التي يمكن تطبيقها على أكبر عدد ممكن من البلدان، هناك تسليم بأن البلدان النامية، وبخاصة في أفريقيا، وأقل البلدان نموا، والبلدان غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، تواجه أضخم التحديات في تحقيق التنمية المستدامة وفي الوفاء بخطة جوهانسبرغ للتنفيذ وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، ومن ثمَّ فإن هناك تركيزا خاصا على خيارات السياسة العامة وإجراءات التنفيذ الممكنة التي تعالج احتياجاتها.

٢٢ - وتنقسم هذه الوثيقة إلى ثلاثة فروع رئيسية تتوافق مع هذه المواضيع الثلاثة، مع النظر في مسائل أخرى شاملة من حيث صلتها بهذه المواضيع، ويليها فرع موجز يبرز الروابط المشتركة فيما بينها.

٢٣ - وقد حاول الرئيس أن يعبر عن مختلف وجهات النظر والخبرات التي طرحتها الوفود وسائر المشتركين بطريقة متوازنة، بغية عرض مجموعة كبيرة ومتنوعة من خيارات السياسة العامة والإجراءات التي يمكن اتخاذها لكي تنظر فيها الدورة الثالثة عشرة للجنة التنمية المستدامة. وقام الرئيس أيضا بإدماج التعليقات الوقائعية التي تم الإدلاء بها أثناء الجلسة الختامية.

٢٤ - وهناك عدد من خيارات السياسة العامة والإجراءات التي يمكن اتخاذها التي قدمت في الفرع المتعلق بالمياه قدمت أيضا في الفرع المتعلق بالمرافق الصحية، الأمر الذي يوضح أن الموضوعين يرتبطان كل منهما بالآخر ارتباطا لا ينفصم.

باء – المياه

مقدمة

٢٥ – تعد تنمية وإدارة موارد المياه بصورة فعالة، وتوفير مياه الشرب المأمونة على نحو يتسم بالكفاءة والمساواة من الأمور ذات الأهمية الأساسية من أجل القضاء على الفقر، وحماية النظم البيئية، وتحقيق النمو المستدام. ومن شأن الأخذ بنهج متكامل ومتوازن ومتعدد القطاعات أن تكون له أشد الفعالية وأن يعالج مسألة مياه الشرب والمرافق الصحية جنبا إلى جنب مع مسألة إدارة موارد المياه.

٢٦ – وتبين التجربة أنه يمكن تحقيق الأهداف المتعلقة بالمياه والمرافق الصحية، وأن هناك دورا يتعين القيام به من جانب جميع الشركاء: في القطاعين العام والخاص؛ وعلى كل من الصعيد المحلي والوطني والدولي؛ ومن جانب المجتمعات المحلية والأفراد. وعلى الرغم من وجود عوامل مشتركة في التحديات التي تواجه البلدان، ليست هناك مجموعة وحيدة من السياسات التي يمكن تطبيقها في كل مكان. وتشمل الخطوط العريضة لخيارات السياسة العامة على كل من الصعيد المحلي والوطني والدولي تعزيز القدرات في مجال الإدارة المتكاملة لموارد المياه والتحكم في المياه، وتحسين عمليات تخصيص المياه، وتحسين كفاءة استخدام المياه، والتوسع في فرص الحصول على مياه الشرب المأمونة، وحماية نوعية المياه، والحد من تكاليف المياه مع تحسين عملية استعادة التكاليف، وتنفيذ السياسات التي تراعي مصالح الفقراء، وتعزيز رصد الشبكات على الصعيدين المحلي والوطني.

تحسين توفير إمكانية الحصول على مياه الشرب المأمونة في المناطق الحضرية والريفية

٢٧ – يعد إدراج الخطط المتعلقة بالمياه في الاستراتيجيات الإنمائية، بما في ذلك استراتيجيات الحد من الفقر واستراتيجيات التنمية المستدامة على الصعيد الوطني، إحدى الوسائل الأساسية للتدليل على الالتزام السياسي بتحقيق الهدف المتعلق بتوفير إمدادات مياه الشرب المأمونة، فضلا عن توفير إطار للسياسة العامة لحشد الموارد الوطنية والدولية دعما لهذا الهدف. ومن المهم أن تظل عملية استراتيجيات الحد من الفقر وعملية استراتيجيات التنمية المستدامة من العمليات التشاركية والمملوكة وطنيا، على أن يقوم الشركاء الإنمائيون الخارجيون بتوفير الدعم التقني والمالي. ومن شأن إجراءات السياسة العامة المتعلقة بالمياه أن تكون أكثر فعالية إذا أدمجت في عمليات التخطيط الإنمائي العامة و لم ينظر إليها باعتبارها عمليات قائمة بذاتها.

٢٨ - ويمكن التسريع بعملية التوسع في فرص الحصول على مياه الشرب المأمونة في الأحياء الفقيرة بالمناطق الحضرية وفي المناطق المحيطة بالمدن والبلدات الصغيرة من خلال مجموعة من التدابير، بما في ذلك التوسع في إنشاء شبكات الهياكل الأساسية مع الأخذ بالنهج المنخفضة التكلفة، وتحسين تأمين الحيازات، وتشجيع المصادر البديلة من موردي القطاع الخاص، وإشراك منظمات المجتمع المحلي. ومن بين الإجراءات التي يمكن أن تساعد على التوسع في فرص الحصول على المياه للفقراء غير المشمولين بالخدمات، توفير حد أدنى مجاني من الخدمة، وتطبيق تعريفة الفئات المتزايدة، وتقديم الإعانات للأسر المعيشية المنخفضة الدخل، وخاصة في ما يتعلق برسوم التوصيل. وتشير التجربة إلى أن الإعانات ربما تكون أكثر فعالية واستدامة حينما يحسُن توجيهها وتتسم بالشفافية. وفي المناطق الريفية، حيث يعيش أغلبية الفقراء، سيكون مما يساعد على التوسع في فرص الحصول على مياه الشرب المأمونة قيام الحكومة والسلطات المحلية بتوفير الدعم التقني والمالي للقيام بأعمال حفر وصيانة الآبار وغيرها من مصادر المياه.

٢٩ - وستقتضي مضاعفة الجهود المبذولة لتوفير فرص الحصول علي مياه الشرب للفقراء تحويل التركيز من نهج يقوم على الاحتياجات إلى نهج يقوم على الحقوق، يكون من شأنه أن يولِّد الإرادة السياسية وثقافة لتخصيص الموارد على نحو يعطي الصدارة لمصلحة الفقراء. ويمكن لمجالات العمل ذات الأولوية أن تشمل ما يلي: توثيق أفضل الممارسات؛ ووضع المؤشرات؛ وتشجيع السياسات والبرامج الداعمة لمبادئ الحق في المياه.

٣٠ - وإجراءات تحسين الكفاءة المتعلقة بالمستعملين النهائيين التي توفرها وتدعمها مرافق المياه يمكن لها أن تؤدي إلى خفض تكاليف المياه، بما يعود بذلك من فائدة على الأسر المعيشية المنخفضة الدخل، وأن تخفض من فاقد المياه. والانتقال من نُهجٍ يحركها العرض إلى نهْج يقوم على إدارة الطلب بغرض الحد من الاستهلاك الزائد ومن الضغوط على الميزانيات الرأسمالية للحكومة هو أحد الخيارات الأخرى التي ثبت نجاحها.

٣١ - ويشكل القطاع الخاص عموما أكبر مقدمي خدمات المياه في معظم البلدان. على أن مرافق المياه العامة في البلدان النامية عادة ما يعوزها التمويل الكافي، وتتسم بسوء الإدارة وعدم الكفاءة. وقد يتمثل أحد النهج لمعالجة هذه المشاكل في إصلاح المرافق العامة من أجل تحسين الكفاءة بما يتمشى مع ممارسات الإدارة الحديثة، بما في ذلك تعزيز قدراتها المالية.

٣٢ - ويمكن تعزيز مشاركة القطاع الخاص في توفير خدمات المياه من خلال تحسين ثقة القطاع الخاص بهياكل الإدارة الحكومية واطمئنانه إليها، وهو ما يتأتى من خلال تنفيذ أطر

عمل قانونية ومالية سليمة وثابتة. ويمكن للحكومات أيضا أن تعزز مساءلة مقاولي القطاع الخاص من خلال تعزيز المشاركة العامة في رصد وتقييم أداء الشبكات. بيد أن مقدمي الخدمات من القطاع الخاص، وإن أمكن مساءلتهم عن تقديم خدمات جيدة بأسعار معقولة، لا يمكنهم تحمل عبء إعانة المستهلكين، وهي مسؤولية تقع على القطاع العام. ويمكن أيضا تشجيع مقدمي خدمات المياه على نطاق صغير، بما في ذلك في المناطق الحدية، من خلال تحسين فرص حصولهم على الائتمان، وتزويدهم بالتدريب، وتهيئة بيئة تنظيمية داعمة لهم. وتبين التجربة أن دعم مقدمي الخدمات على نطاق صغير يشجع على تنظيم المشاريع الحرة وتوفير الوظائف، وهما من الركائز الهامة للتنمية.

٣٣ - وشبكات المياه الصغيرة هي أحد الخيارات المطروحة لاستكشاف موارد المياه الجوفية في المدن الصغيرة والمتوسطة، وكذلك في المناطق الريفية. ومن شأن تعليم وتدريب المجتمعات المحلية على تشغيل صيانة هذه الشبكات أن يحقق لها الدوام. كما أن إنشاء شركات محلية لتصنيع المعدات وقطع الغيار البسيطة لهذه الشبكات سيكون له أهميته للمحافظة على مواصلة أداء هذه الشبكات.

٣٤ - وتشكل تنمية وإدارة موارد المياه الجوفية بصورة مستدامة أحد العناصر الحاسمة في إدارة موارد المياه في كثير من البلدان. بيد أن الاستخدام المستدام لموارد المياه الجوفية يتطلب نظما للتقنين لمكافحة غور المياه الجوفية وتدهور نوعية المياه، الأمر الذي يتعين معه إيجاد أو تعزيز القدرات في مجال الرصد والإنفاذ.

٣٥ - ويمكن التوسع في توفير فرص الحصول على مياه الشرب المأمونة عن طريق إصلاح شبكات إمداد المياه القائمة بالفعل، لكنها متدهورة أو تعوزها الكفاءة، على أن يقترن هذا الإصلاح بتخطيط وإنشاء شبكات جديدة. ويمكن للخيارات التي تتسم بقدر أكبر من كثافة رأس المال أن تشتمل على بناء خزانات للمياه لضمان توفير الإمدادات بصورة موثوق بها، مع مراعاة الضمانات البيئية الملائمة. وإزالة ملوحة المياه هي أحد الخيارات الأخرى القائمة على كثافة رأس المال، يجري اللجوء إليه بوجه خاص في المناطق التي تعاني من ندرة المياه ومن أجل الاستخدامات ذات القيمة العالية. ويمكن لنظم معالجة المياه للأسر المعيشية في نقاط الاستخدام، جنبا إلى جنب مع التخزين المأمون للمياه، أن يتيح توفير مياه صالحة للشرب من مصادر مياه غير مأمونة. ويستعان أيضا على نطاق واسع بتجميع مياه الأمطار كخيار منخفض التكلفة نسبيا، سواء بالنسبة لاستخدام الأسر المعيشية أو لري المساحات الصغيرة.

٣٦ - وتدابير الأخذ باللامركزية في إدارة قطاع المياه مع تفويض صلاحيات صنع القرار للسلطات المحلية ومؤسسات المجتمع المحلي، من قبيل لجان المياه، المدعومة ببرامج بناء القدرات، ثبت نجاحها في معالجة المشاكل المحلية وخفض تكاليف خدمات المياه. ويمكن أيضا تعزيز استدامة خدمات إمدادات المياه وتوفيرها بأسعار معقولة من خلال تشجيع مشاركة المستعملين في إقامة شبكات المياه، بسبل من بينها، على سبيل المثال، تقديم المساهمات العينية.

٣٧ - وتدريب المديرين والتقنيين في ميادين إدارة شبكات الإمداد بالمياه وشبكات المرافق الصحية، وتشغيلها وصيانتها مهم لضمان فعالية تشغيلها. ويمكن أن يساهم استغلال معارف المجتمعات المحلية والأصلية في التصميمات التقنية وترتيبات الإدارة الملائمة للظروف المحلية. ويمكن أن يؤدي تثقيف الفتيات والنساء على كافة المستويات في المسائل المتعلقة بالمياه إلى زيادة كفاءة استغلال المياه وإدارة الموارد المائية.

إعداد خطط للإدارة المتكاملة لموارد المياه وإنشاء إطار ملائم للمؤسسات والسياسات العامة في هذا المجال

٣٨ - في حين توفر الإدارة المتكاملة للمياه إطارا متكاملا لمعالجة شؤون المياه، سيتعين على البلدان تكييف خططها للإدارة المتكاملة لموارد المياه مع احتياجاتها وأهدافها الخاصة في مجال إدارة المياه. وسيكون من المهم وضع التشريعات والأنظمة المتعلقة بالمياه لإدارة الطلبات المتزاحمة على المياه على مستوى الحوض النهري ومستجمعات المياه والطبقات المائية الجوفية وعلى المستوى المحلي. وتدل التجربة على أن إدارة المياه، بما في ذلك حماية جودة المياه، تكون أكثر فعالية عندما تعالج المسائل المتعلقة بالمياه والمرافق الصحية بطريقة متكاملة. ويمكن أن تتضمن الخيارات المتعلقة بالدفع قدما بعملية الإدارة المتكاملة للمياه آليات مستندة إلى السوق وتوليفة تجمع بين الإدارة حسب مستجمعات المياه والإدارة حسب المناطق.

٣٩ - ومع التسليم بالدور الرئيسي التي تضطلع به المرأة في إدارة موارد المياه، يمكن أن يساهم تعميم الوعي بالقضايا الجنسانية، ولا سيما في شكل مشاركة كاملة للمرأة في وضع البرامج والمشاريع، وتنفيذها وتقييمها مساهمة مهمة في الإدارة السليمة لموارد المياه. وهناك طائفة متنوعة من الوسائل أثبتت جدواها في هذا الصدد، من ذلك مثلا البيانات المصنفة حسب الجنس، والتحليل الجنساني، والميزنة التي تستجيب للقضايا الجنسانية، ونظم التقييم والرصد المراعية للمنظور الجنساني، والمؤشرات المراعية للمنظور الجنساني. ويمكن أن يساعد

تحسين مرافق المياه والمرافق الصحية في المدارس في تضييق الهوة بين الجنسين في معدلات الالتحاق بالمدارس.

٤٠ - ومن شأن وجود نظم معلومات شاملة عن المياه، بما في ذلك الدراسات الاستقصائية وشبكات الرصد على المستوى الوطني ومستوى الأحواض المائية، أن يسهل كثيرا وضع سياسات وخطط سليمة تتعلق بالمياه. ويمكن تعزيز استدامة وظائف الرصد من خلال إدارة لامركزية.

٤١ - وتشير التجربة إلى إمكانية الاستعانة بمجموعة متنوعة من النهج لإعداد خطط متكاملة لإدارة موارد المياه، بما في ذلك اعتماد نهج أوسع يشمل إدارة المياه والاستثمار على نطاق الحوض، أو نهج يراعي المنظومة البيئية، أو نهج تدريجي يركز على الأولويات الرئيسية وفقا للقدرات والموارد. أما العناصر الأساسية لعملية إدارة متكاملة ومنهجية لموارد المياه فيمكن أن تشمل الإجراءات التالية: (أ) إنشاء آلية وطنية لإعداد الخطة من قبيل لجنة مشتركة بين الوزارات مثلا؛ (ب) مواءمة الأهداف والأولويات الوطنية المتعلقة بإدارة المياه مع البرامج الإنمائية الوطنية وترجمة الالتزامات الدولية في السياق الوطني؛ (ج) تعزيز القدرات الوطنية، حسب الاقتضاء، لإعداد الخطة. وقد تحتاج البلدان التي تجد صعوبات في بلوغ الأهداف الوطنية أو الدولية إلى مساعدة مالية وتقنية ومساعدة في مجال بناء القدرات.

٤٢ - يمكن تقديم المساعدة في مجال إدارة الموارد المائية العابرة للحدود* من خلال ترتيبات ثنائية إقليمية أو دون إقليمية، مع توفير الدعم لبناء القدرات من جانب المؤسسات المالية الدولية وغيرها من المؤسسات، واتخاذ الإدارة المتكاملة لموارد المياه كمرجع. ومن شأن تقاسم منافع هذا التعاون ونشر المعلومات عن هذه المنافع أن يساعد في تشجيع الحوار بشأن الاتفاقات التعاونية. ويمكن أيضا ترسيخ التعاون من خلال تعزيز المنظمات والاتفاقات القائمة المتعلقة بأحواض الأنهار.

تعزيز كفاءة استخدام المياه وإدارة الاستخدامات المتزاحمة

٤٣ - يمكن أن تساهم الأدوات الاقتصادية، بما في ذلك تدابير إدارة الطلب، بدور هام في تعزيز كفاءة استخدام المياه. ويمكن أن تشكل الحوافز الاقتصادية المشجعة على كفاءة استخدام المياه على سبيل المثال جزءا لا يتجزأ من مشاريع توسيع نطاق الإمداد بالمياه. وقد نجحت بلدان كثيرة في استخدام هياكل أسعار المياه لتشجيع المحافظة على المياه والتثبيط عن

* أعربت بعض الدول عن تفضيلها لاستخدام مصطلح ''الموارد المائية الدولية'' عوضا عن مصطلح ''الموارد المائية العابرة للحدود''.

الهدر، مع الوفاء باحتياجات الفقراء. وقد يمكن إصلاح الإعانات التي تشجع الاستخدام غير المستدام للمياه من تشجيع المحافظة على المياه والاستثمار في التكنولوجيات والممارسات التي تتيح الاقتصاد في استهلاك المياه. كما أن سياسات إدارة الطلب على المياه يمكن أن توظف للتقليل من حجم مياه الفضلات، وتتطلب استثمارا في شبكة مياه المرافق الصحية.

٤٤ - وفي بعض البلدان، كان من أثر دفع المقابل عن الخدمات البيئية مثلا إلى مالكي الغابات الواقعة في أعلى الحوض أو الأراضي الرطبة الواقعة في أسفل الحوض، أن أدى إلى تحسين إدارة موارد المياه بكلفة منخفضة نسبيا. ومن شأن توفير الحوافز الاقتصادية للمزارعين وللصناعات، في شكل قروض منخفضة الفائدة والإعفاء الضريبي والإعانات مثلا، أن يشجع الاستثمار في مجال المحافظة على المياه ومعالجة مياه الفضلات بتكلفة منخفضة، والمحافظة على التربة وغير ذلك من الممارسات المتعلقة بإدارة الأراضي.

٤٥ - ويمكن معالجة مسألة ندرة المياه من خلال استخدام تقنيات حديثة للمحافظة على المياه في الزراعة (مثل الري بالتنقيط، وإدارة المياه في المزارع، وتبطين مجاري المياه والقنوات وغيرها)، ومن خلال تقنيات أقدم (مثل جمع مياه الأمطار). وهناك تقنية مبتكرة تتمثل في استخدام سدود باطنية لجمع المياه الجارية في الطبقات المائية الضحلة.

٤٦ - ويمكن تشجيع وتسريع تقنيات وأساليب المحافظة على المياه من خلال آليات من قبيل تبادل المعلومات ونشرها، والمساعدة التقنية، والتدريب كجزء من الجهود الواسعة لتعزيز الاستهلاك والإنتاج المستدام والاستجابة للاحتياجات الخاصة للبلدان القاحلة وشبه القاحلة.وبالإضافة إلى ذلك، فإن التوعية والتثقيف والخدمات الإرشادية لفائدة المزارعين أمور مهمة لتحسين الكفاءة والإنتاجية عموما في ما يتعلق باستخدام المياه. ومن الخيارات الأخرى إعادة استعمال مياه الفضلات التي تمت معالجتها واستخدام الماء الأجاج في ري المحاصيل المناسبة وتقليل التسرب في شبكات إيصال المياه.

٤٧ - ومما له أهمية أيضا في تحسين إنتاجية المياه وكفاءتها في قطاعات استهلاك المياه القيامُ بتعزيز البحث واستحداث تكنولوجيات جديدة ونشرها. ويمكن أن يساعد البحث العلمي والتطور التقني، وخاصة في ميدان تحلية المياه المالحة ومعالجة مياه الفضلات، في التغلب على عقبات ندرة المياه.

٤٨ - ويمكن تشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب باعتباره أداة لتقاسم الخبرات وأفضل الممارسات والحلول التكنولوجية. ومن الخيارات الممكنة تعزيز التعاون من خلال مرفق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والآليات المماثلة والتعاون الثلاثي أو الثلاثي الأطراف. أما الخيارات المتعلقة بنقل التكنولوجيا البيئية من الشمال إلى الجنوب على أساس

تفاضلي بموجب اتفاقات فيمكن أن تتضمن معالجة مياه الفضلات والمحافظة على المياه وتحلية المياه. وتوفر الشراكات فيما بين القطاعات العامة خيارا آخر لنقل التكنولوجيا والمعرفة.

نوعية المياه وإدارة النظم الإيكولوجية والوقاية من الكوارث

٤٩ - يمكن تحسين نوعية المياه من خلال طائفة متنوعة من الخيارات منها: معالجة مياه الفضلات البلدية والصناعية والزراعية؛ وتوعية الجمهور؛ وتطبيق مبدأ الملوِّث يدفع الثمن لمراقبة التلوث والاستخدام المفرط للأسمدة ومبيدات الآفات؛ وتقييم الأثر البيئي؛ وترويج تكنولوجيات أنظف. وتعتبر خطة العمل العالمية لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية أداة مهمة لتحقيق هذا الغرض.

٥٠ - وتتوقف نوعية المياه العذبة على النظم الإيكولوجية المتصلة بالمياه، بما في ذلك الجبال والغابات والأراضي الرطبة والتربة، التي تضطلع جميعها بدور جوهري في تنظيم التدفقات وحماية نوعية المياه. وتشمل الخيارات في هذا الصدد تحسين إدارة النظم الإيكولوجية وإعادة تأهيل النظم المتدهورة وحماية الأراضي الرطبة. ويمكن أن يعود ذلك بفوائد متعددة على صحة الإنسان والقضاء على الفقر والإنتاج الغذائي وحماية التنوع البيولوجي. وتشكل الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، بما في ذلك اتفاقية رامسار، عناصر مهمة في التعاون الدولي من أجل تنمية الموارد المائية وحمايتها.

٥١ - وتفيد التجربة أن بالإمكان تخفيف آثار الكوارث، بما فيها الكوارث المتصلة بالمياه مثل الفيضانات والجفاف، من خلال تقليل مواطن الضعف وإجراء تقييم المخاطر وتحسين نظم إدارة الكوارث، بما في ذلك من خلال آليات تعاونية إقليمية، وإنشاء نظم الإنذار المبكر والتوعية واستخدام المعارف التقليدية والمستمدة من الشعوب الأصلية.

٥٢ - كما أن حماية وإدارة النظم الإيكولوجية التي تتيح تخزين المياه وحماية السواحل قد تقلل من المخاطر والآثار الناشة عن الكوارث الطبيعية مثل الفيضانات وأمواج تسونامي. ويمكن أن تؤدي نتائج المؤتمر العالمي الأخير بشأن الحد من الكوارث الطبيعية، المعقود في كوبي، اليابان، في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، إلى دعم البرامج والاستراتيجيات الوطنية والإقليمية للحد من المخاطر وإدارة الكوارث.

تعزيز الرصد والتقييم

٥٣ - يمكن تناول الرصد والتقييم والإبلاغ بطرق متعددة بدءا بآليات طوعية على الصعيد الوطني إلى ترتيبات عالمية أكثر اتساما بطابع مؤسسي. ويمكن تعزيز الجهود على

المستوى الوطني عن طريق بناء القدرات لرصد وتقييم خدمات المياه والمرافق الصحية وإنشاء قواعد بيانات ووضع مؤشرات للرصد. أما على الصعيد الإقليمي، فيمكن أن تتضمن الأنشطة إجراء عمليات إقليمية للرصد والتقييم من شأنها أن تساعد البلدان في إقامة نظم وطنية للرصد وربط الاتصال بآليات عالمية. وفيما يتعلق بالأنشطة على الصعيد العالمي، يمكن أن تشمل تعزيز برنامج الرصد المشترك بين منظمة الصحة العالمية واليونيسيف وتقديم المساعدة للبرامج الوطنية والإقليمية.

٥٤ - وهناك حاجة إلى تعزيز قدرات جمع البيانات والرصد في كثير من البلدان عن طريق إنشاء أو إعادة تأهيل شبكات الرصد وتقوية البرامج الوطنية لإدارة البيانات.

٥٥ - وفيما يتعلق بتعزيز التعاون الدولي في مجال إدارة المياه الدولية فيما بعد الدورة الثالثة عشرة للجنة التنمية المستدامة، تشمل الخيارات إنشاء عملية حكومية دولية في نطاق اختصاص لجنة التنمية المستدامة، وتعديل تنظيم أعمال هذه اللجنة مع اتخاذ تقرير للأمين العام عن التقدم المحرز أساسا للمناقشات. ومن الخيارات الأخرى تعزيز لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية، وهو ما من شأنه أن يمكن من تحسين التنسيق بين وكالات الأمم المتحدة مع إقامة اتصالات مع آليات عالمية أخرى للتنسيق والرصد. و هناك خيار آخر وهو تعزيز إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

توفير التمويل للاستثمارات المتصلة بالمياه

زيادة حجم المساعدة الإنمائية الرسمية وتأثيرها

٥٦ - إذا ما بذلت جهود أكبر من جانب الجهات المانحة للوفاء بالتزامها بتخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من دخلها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية فيمكن أن يساهم ذلك مساهمة كبرى في تمويل تحقيق الأهداف المتعلقة بالمياه والمرافق الصحية. ومن الممكن أن تقوم المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والإقليمية بتعزيز مساعدتها مع توفير التمويل المخصص للمياه. ومن شأن إزالة الإعانات المخلة بالتجارة وإتاحة سبل الوصول إلى الأسواق، ولاسيما من خلال جولة الدوحة للمفاوضات التجارية المعنية بالتنمية، أن يساهم في إيجاد ترتيبات تجارية حرة وعادلة يمكن أن تعود على الدول النامية بفوائد اقتصادية جمة.

٥٧ - ويمكن أن يوفر تخفيف عبء الدين ومبادلة الديون أو إلغاء الديون وسائل مهمة لتعبئة الموارد بهدف تسريع خطى التقدم صوب تحقيق الأهداف المتعلقة بالمياه والمرافق الصحية. وقد تساعد زيادة حصة المنح ضمن المساعدة الإنمائية الرسمية في كفالة استدامة الاستثمارات في الخدمات الأساسية للمياه والمرافق الصحية. ويمكن أن تقوم مؤسسات

التمويل الدولية بزيادة التزاماتها العامة بتوفير الموارد المخصصة للمياه والمرافق الصحية وكذلك إعادة توجيه استثماراتها واستخدام مبادرات التمويل المخصصة بهدف زيادة الاستثمار في المستوطنات الريفية والصغرى. وينبغي أيضا تشجيع مرفق البيئة العالمية على استغلال الفرصة المرتقبة لتجديد موارده لزيادة التمويل المخصص للمياه والمرافق الصحية، واستخدام شبابيكه الدولية الخاصة بتدهور المياه والأراضي.

٥٨ - ويمكن للبلدان النامية أن تجتذب مساعدة إنمائية رسمية إضافية لفائدة قطاع المياه وذلك بإبداء التزام سياسي راسخ من خلال إدراج الأهداف المتعلقة بالمياه والمرافق الصحية في استراتيجياتها للحد من الفقر وفي استراتيجياتها الوطنية للتنمية المستدامة، حيثما وجدت. فقد ساعد تعزيز التنسيق على المستوى الوطني بين برامج ومشاريع المانحين، بمشاركة المؤسسات الوطنية لقطاع المياه، كثيرا من البلدان على تحديد الثغرات التمويلية وزيادة فعالية استخدام الموارد الخارجية واجتذاب موارد إضافية من المساعدة الإنمائية الرسمية. ومن الضروري تحسين جهود التنسيق والمواءمة بين الجهات المانحة دعما للاستراتيجيات القطرية، بما في ذلك عن طريق نهج البلد الرائد.

٥٩ - وقد يمكن إنشاء مرافق وطنية أو إقليمية لوضع المشاريع، ربما بدعم من الجهات المانحة،من مساعدة السلطات المحلية والمنظمات الأهلية في إعداد مقترحات مشاريع مراعية للمعايير المصرفية تتعلق بالمياه وغيرها من الهياكل الأساسية باعتبارها جزءا من النظم الوطنية الأوسع للتمويل والميزنة.

٦٠ - ومن شأن توجيه المساعدة المالية والتقنية المقدمة إلى البلدان النامية بصورة أفضل، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية، أن يساعد في تعويض التكاليف المرتفعة التي تتكبدها في تخزين المياه العذبة وتوزيعها وغير ذلك مما تواجهه من عراقيل وأوجه ضعف.

تعبئة الموارد الداخلية والخاصة

٦١ - ستظل الحكومات هي المستثمرة الرئيسية في تطوير الهياكل الأساسية المائية الكبرى. ولذلك فإنها ستحتاج إلى التحول إلى مصادر التمويل المتعددة. وتشمل الخيارات في هذا الصدد التمويل الدولي للديون والعائدات الضريبية الداخلية ورسوم الاستغلال والاقتراض من أسواق الرساميل الداخلية والشراكات بين القطاعين العام والخاص لتعبئة الاستثمارات المتصلة بالمياه.

٦٢ - وقد استعملت أسعار المياه بصورة موسعة لاسترداد تكاليف الهياكل الأساسية والخدمات المتعلقة بالمياه. وفي بعض البلدان يمكن أن تساهم المبالغ المدفوعة عن الخدمات البيئة أيضا في تعبئة الموارد. كما أن تخفيض الإعانات وتحسين استرداد التكاليف بالنسبة للذين لا يقدرون على الدفع يمكن أن يساعدا في تمويل تكاليف التشغيل والصيانة، وكفالة جودة الخدمات وموثوقيتها، وتشجيع كفاءة استغلال المياه. ويمكن لكل بلد أن ينشئ الآلية المناسبة ويحدد نطاق استرداد التكاليف الذي يخدم على أفضل وجه احتياجاته وأولوياته وثقافته، مع التسليم بأنه ليس هناك من آلية واحدة تناسب الجميع.

٦٣ - ويمكن أن تسهم تعبئة الموارد على مستوى المجتمع المحلي والأسر المعيشية إسهاما مهما في الاستثمارات المحلية المخصصة للمياه في المستوطنات غير النظامية وفي المناطق المتاخمة للحضر والمناطق الريفية.

٦٤ - ويمكن استخدام خطط الائتمانات الصغيرة وصناديق الائتمان الدائر في تطوير إمدادات وخدمات المياه على مستوى المجتمع المحلي.

٦٥ - وهناك خيار آخر لتعبئة الموارد الداخلية بغرض الاستثمار في مجال المياه، وهو إنشاء آليات تمويل محلية أو وطنية أو إقليمية من قبيل الصناديق الوطنية للمياه، ومرفق المياه لدول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ والاتحاد الأوروبي، ومرفق المياه الأفريقي الذي استحدثه المجلس الوزاري الأفريقي المعني بالمياه. ومن آليات التمويل المبتكرة الأخرى ضمانات ائتمان وصناديق الائتمان الدائر وإصدار سندات بلدية. ومن الضروري دعم تنمية أسواق رأس المال من خلال إجراء مجموعة من الإصلاحات على مختلف المستويات. ومن شأن إنشاء حسابات بلدية واضحة ومفهومة تخضع لتدقيق مستقل تنشر نتائجه أن يساعد البلديات في الحصول على رؤوس الأموال. كما أن المساعدة في بناء القدرات يمكن أن تعين السلطات البلدية على وضع الأسس اللازمة للوصول إلى أسواق رأس المال.

٦٦ - ويمكن تعزيز قدرات السلطات المحلية المعنية بالمياه والأجهزة الإدارية المحلية، وذلك بتخويلها سلطات اتخاذ القرار والاستقلال الذاتي المالي، وتقوية قدراتها على تحسين هياكل تحديد أسعار المياه، ووضع واستخدام أدوات مالية بديلة لاستدرار موارد الاستثمارات.

٦٧ - وقد عززت بعض البلدان الشراكات بين القطاعين العام والخاص بغية تعبئة الموارد العامة والخاصة معا، غير أن نطاق زيادة تعبئة الموارد بهذه الوسائل يظل غير مضمون. ويمكن أن تكون هذه النهج أكثر فعالية إذا ما طبقت بروح من الشفافية والمساءلة وذلك مثلاً من خلال إصدار تقارير منتظمة عن التقدم المحرز تستند إلى الأداء وتكون متاحة لعموم الجمهور. وفضلا عن ذلك قد يكون من الضروري إيجاد حوافز لتوفير التدريب

ونقل التكنولوجيا، إذ ينبغي أن يتمكن الشركاء المحليون في نهاية المطاف من تشغيل النظم على أسس تجارية.

٦٨ - كما أن تقييم التكاليف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لعدم كفاية توفير المياه النقية والمرافق الصحية والمنافع الاقتصادية للحلول المقترحة قد يساعد في إقناع الحكومات بتعبئة وتخصيص مزيد من الموارد لدعم الأهداف المتعلقة بالمياه والمرافق الصحية.

جيم - المرافق الصحية

مقدمة

٦٩ - أقر مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة بأن المرافق الصحية أولوية مهمة في حد ذاتها. وقد التزمت البلدان بتحقيق الهدف المتعلق بالمرافق الصحية من خطة جوهانسبرغ للتنفيذ، الذي يتمِّم غاية الحصول على مياه الشرب المتضمنة في الأهداف الإنمائية للألفية. وجرى التشديد على أهمية المرافق الصحية بالنسبة للإدارة الفعالة للموارد المائية وحماية النظم الإيكولوجية المتصلة بالمياه.

الأولويات والسياسات والمؤسسات الوطنية

٧٠ - أُبدي دعم واسع لضرورة اعتبار الجهود المتعلقة بالمرافق الصحية ذات أولوية وإعطائها الطابع المؤسسي وتخصيص التمويل الكافي لها على الصعيدين الوطني والدولي معا. ومن الخيارات المقدمة فيما يتعلق بالسياسات ما يلي: وضع نهج مستند إلى الحقوق لتوفير المرافق الصحية؛ وإدراج الخطط والسياسات المتعلقة بالمرافق الصحية في إطار خطط متكاملة لإدارة الموارد المائية وفي الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة والاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر؛ وإدراج المرافق الصحية كبند مستقل أو محط تركيز في الميزانيات الوطنية؛ وسن سياسات للمرافق الصحية على المستوى الوطني تكفل التنسيق بين الوزارات المكلفة بشؤون المرافق الصحية والنظافة العامة؛ وإنشاء هيئة مؤسسية للمرافق الصحية على المستوى الوطني.

٧١ - وأبانت التجربة أن خير وسيلة لتوسيع نطاق تغطية المرافق الصحية هي اعتماد نهج متعدد الأطراف في التخطيط والتنفيذ يكفل كون النظم مستدامة اقتصاديا ومقبولة اجتماعيا ورفيقة بالبيئة، واستخدام تكنولوجيات وطرق تمويل مناسبة. ويمكن أن تشمل عناصر إطار للسياسات ما يلي: الأهداف والغايات المتعلقة بالحصول على خدمات المرافق الصحية، وجودة المياه، وحماية البيئة؛ وأهداف وآليات استرداد التكاليف؛ والإعانات أو التدابير الأخرى الرامية إلى كفالة حصول الفقراء على الخدمات بأسعار مقبولة؛ وإسناد

المسؤوليات عن توفير الخدمات ورصد جودة المياه؛ واتخاذ السبل الكفيلة بتعبئة الموارد وبناء القدرات؛ وسن الأنظمة المتعلقة بتقييم الأثر البيئي لمرافق المرافق الصحية ومعالجة مياه الفضلات؛ وسن قوانين البناء التي تلزم بإقامة المرافق الصحية في المساكن والمجمعات السكنية المنشأة حديثا.

٧٢ - ويمكن أن تستفيد السياسات والبرامج الوطنية لتحسين المرافق الصحية من تقاسم الخبرات مع البلدان الأخرى، ولا سيما فيما بين البلدان المتشابهة الأحوال مثل بلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى والبلدان الجزرية الصغيرة النامية.

٧٣ - ومسألة وجود هيئة مؤسسية للمرافق الصحية هي مسألة دولية ووطنية في آن واحد، إذ ليس هناك ''نصير'' قوي للمرافق الصحية داخل الهيكل المؤسسي الدولي. وتشمل الخيارات التي سبقت مناقشتها فيما يتعلق بالنهوض بالتعاون الدولي في مجال المرافق الصحية تعزيز ولاية لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية؛ وإيلاء مكانة متكافئة للمياه والمرافق الصحية داخل لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية؛ وإقامة شبكات على الإنترنيت لتقاسم المعلومات عن أفضل الممارسات والدروس المستفادة؛ وتنظيم منتديات دولية منتظمة ''لذوي الاختصاص''.

٧٤ - ويمثل توفير خدمات المرافق الصحية بصورة لا مركزية ممارسة معتمدة في كثير من البلدان وهي هدف تسعى إلى تحقيقه بلدان أخرى. ويمكن أن تدعم الحكومات الوطنية نجاح تحقيق لامركزية الخدمات بطرق شتى منها:كفالة بيئة قوية داعمة لتعبئة الموارد وضمان كفاءة تشغيل المرافق المحلية للمياه والمرافق الصحية المملوكة للدولة وللقطاع الخاص على حد سواء؛ ووضع سياسات وطنية تقدم المساعدة المالية إلى السلطات المحلية لبناء منشآت لمعالجة مياه الفضلات؛ وكفالة تمتع السلطات المحلية بالصلاحيات والقدرات المناسبة لتعبئة الموارد اللازمة للاستثمار في هياكل المرافق الصحية؛ وتقديم الدعم اللازم لبناء القدرات للسلطات والكيانات المحلية المسؤولة عن توفير خدمات المرافق الصحية، بما في ذلك في مجالات التخطيط والميزنة والإدارة، والعمل مع المنظمات الأهلية والرصد والإنفاذ.

٧٥ - ويمكن دعم السلطات المحلية عن طريق برامج وطنية ودولية لبناء القدرات، بما في ذلك التدريب على صياغة العقود والتفاوض بشأنها، والإدارة المالية وآليات استرداد التكاليف، والمشاركة المجتمعية والمساءلة. ويمكن المضي في تعزيز إقامة الشبكات الإقليمية والدولية بين السلطات المحلية والمنظمات الأهلية المعنية بتوفير خدمات المرافق الصحية، ولا سيما من خلال تطبيقات فعالة مستندة إلى الإنترنت.

٧٦ - كما أن إدماج تدابير طارئة تتعلق بالمرافق الصحية في سياسات وخطط التأهب للكوارث وتخفيف آثارها قد يساعد في اتقاء الأوبئة من الأمراض التي تنقلها المياه عندما تُشرد أعداد غفيرة من السكان بسبب الكوارث أو الصراعات. ويمكن إيلاء اهتمام خاص لأمن النساء والفئات الضعيفة الأخرى.

الاستجابة لاحتياجات المرافق الصحية في المناطق الحضرية والريفية

٧٧ - بسبب الوتيرة السريعة للتحضر، ونمو المستوطنات والأحياء الفقيرة العشوائية، ثمة حاجة ملحة إلى أن تضطلع الحكومات بدور بارز في تصميم وتنفيذ شبكات مرافق صحية مستدامة. وأحد الخيارات السياسية لإكمال ذلك الدور هو بناء شراكات مع السلطات المحلية والمنظمات الأهلية، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، وخاصة مع صغار مقدمي الخدمات من أجل تحسين مبادرات المرافق الصحية.

٧٨ - ونهج الشراكة بين القطاعين العام والخاص الذي أتاح التوسع السريع للخدمات هو منح حق الامتياز، حيث تقوم شركة وطنية كبرى بالترخيص باستخدام نموذجها لتقديم خدمات المرافق الصحية والتكنولوجيا المرتبطة به ولنظام الإدارة لمنظمي مشاريع محليين يصبحون أصحاب امتياز. وقد تغطي حقوق الامتياز هذه توسيع الشبكة المحلية للمرافق الصحية وإزالة وتصريف الحمأة، وجمع ومعالجة مياه المجاري، وتقديم خدمات أخرى. ويعتبر تحقيق وفورات كبيرة في التدريب والمشتريات والتشغيل والصيانة أحد أوجه الجاذبية الأساسية لهذا النهج.

٧٩ - ويمكن للتخطيط الاستباقي للنمو الحضري أن يكفل الاستثمار في شبكات المرافق الصحية وشبكات المجاري على نطاق واسع. وقد تكون ثمة حاجة لبناء القدرة المؤسسية والتكنولوجية لإدارة وصون مشاريع البنية الأساسية الكبرى. ويمكن إمداد السلطات المحلية بالمساعدة المالية والتقنية من أجل الاضطلاع بالأشغال الحديثة والكبرى للمرافق الصحية ومعالجة المياه المستعملة من عدد من المصادر المختلفة.

٨٠ - ويعتبر النهج التدريجي أحد الخيارات، في مواجهة احتياجات استثمارية ضخمة محتملة، ببناء شبكة لمياه المجاري في المرحلة الأولى تتبعها إقامة وحدات لمعالجة مياه المجاري في إطار جدول زمني متفق عليه. وأحد الخيارات الأخرى هو التقسيم الفرعي للمناطق الحضرية الكبرى إلى شبكات أصغر للمرافق الصحية يمكن إدارتها من الناحيتين التقنية والمالية.

٨١ - وبالرغم من أن المستوطنات الحضرية عالية الكثافة تتطلب عموما شبكات للمجاري ووحدات معالجة المياه المستعملة، فقد تكون المرافق الصحية القائمة في المستوطنات ذات الكثافة المنخفضة مثل خزانات التحليل عاملة في مجال إزالة الوحل، أحد الخيارات ذات التكاليف المنخفضة بشدة.

٨٢ - وعند التخطيط لشبكات المجاري الحضرية، قد تختار الحكومات والسلطات المحلية أن تقدم إعانة مالية لربط الأسر المعيشية لتجنب الاستخدام الناقص. وبالنسبة للأسر المعيشية الأكثر احتياجا، يمكن النظر كذلك في ترتيبات تمويلية لتوفير تجهيزات المرافق الصحية الداخلية، وعلى سبيل المثال من خلال مشاريع الائتمانات الصغيرة أو القروض المنخفضة الفائدة. وذكرت المساعدات المالية الموجهة للمواقع العامة ذات الأولوية العالية، مثل المدارس والمراكز الصحية، كأحد الخيارات.

٨٣ - ويعتبر الإشراك الفعال للفقراء في التخطيط للهياكل الأساسية والخدمات من خلال المنظمات المجتمعية نهج أثبت فعاليته في ضمان تلبية الحلول للاحتياجات المحلية.

٨٤ - وعندما تكون تكاليف خدمات المرافق الصحية متضمنة في تكاليف المياه، فإن الخدمات المقدمة للأسر المعيشية الفقيرة، بما فيها وصلات المجاري، يمكن أن تحظى بإعانة شاملة من رسوم المياه المتدرجة. وحيث تكون رسوم المرافق الصحية منفصلة عن تعريفات المياه، يمكن لهياكل الرسوم المتدرجة أن تدعم الإعانات الشاملة لوصلات المجاري لصالح الفقراء. ويمكن تعليل الإعانات لخدمات المرافق الصحية ووصلات المجاري، سواء كانت إعانات مباشرة أو شاملة، على أساس الصحة العامة والفوائد البيئية من الاستعمال واسع الانتشار لمعالجة مياه المجاري والمياه المستعملة.

٨٥ - وفي المناطق الريفية، تضطلع الأسر المعيشية فرادى بأغلب استثمارات الصرف الصحي، عادة لإنشاء مراحيض وخزانات تحليل. وفي هذه الحالة، يمكن أن يخلق التثقيف في مجالي الصحة العمومية وزيادة الوعي بالنظافة الصحية، بما في ذلك من خلال وسائل الإعلام الجماهيرية، طلبا على خدمات المرافق الصحية.

٨٦ - ويمكن للمنظمات الأهلية والمنظمات غير الحكومية أن تعمل كعوامل حفازة لتحسين النظافة الصحية والمرافق الصحية في المجتمعات الريفية، ويمكن للحكومات أن تساعد في تدريب الموردين المحليين لمعدات وخدمات المرافق الصحية. ويمكن للمنظمات الأهلية والمنظمات غير الحكومية أن تحدد وترشد عن تقنيات فعالة ومعقولة التكلفة على المستوى المجتمعي، ويمكن للحكومات أن تدعم تحسين النماذج الناجحة. ومن بين

الخيارات التكنولوجية للمرافق الصحية الريفية على سبيل المثال، مياه حفظ المراحيض الجافة والتي تقدم فوائد خاصة في المناطق القاحلة أو المعرضة للجفاف.

٨٧ - ويمكن كذلك تحسين المرافق الصحية الريفية من خلال تعزيز توسيع الخدمات الصحية. ويمكن أن يساعد الاعتماد على المعرفة المحلية على اختيار التكنولوجيات الملائمة من كلا المنظورين البيئي والثقافي.

التثقيف في مجال النظافة الصحية وزيادة الوعي والمشاركة الأهلية

٨٨ - أثبتت استراتيجيات إيصال الرسائل الأساسية بشأن المرافق الصحية والنظافة الصحية - مثلا بشأن غسل الأيدي - والترويج لحلول المرافق الصحية فعاليتها عندما تكون مراعية للمناحي الثقافية والفوارق بين الجنسين. ويمكن للتثقيف في مجال النظافة الصحية، الرسمي وغير الرسمي على حد سواء، أن يكون أكثر فعالية عندما يقترن بمشاريع إرشادية. وكان أحد أكثر آثار الإرشاد فعالية على نحو خاص هو توفير مرافق صحية في المدارس، لإكمال التثقيف الصحي وفي مجال النظافة الصحية في المناهج المدرسية. وسيكون أحد الخيارات السياسية لهذه الغاية هو تحديد أهداف خاصة لتوفير مرافق صحية منفصلة على أساس نوع الجنس في المدارس. واستُخدم توفير مرافق صحية منفصلة للفتيات وللمعلمات بشكل فعال لتشجيع مواظبة الفتيات على الدراسة، خاصة في سنوات المراهقة.

٨٩ - كما يمكن استخدام الحملات التثقيفية لزيادة الوعي بأهمية المرافق الصحية ومعالجة المياه المستعملة من أجل حماية التربة، والأراضي الرطبة، وطبقات المياه الجوفية، وموارد المياه الجوفية، ولتحسين المعرفة والقبول الجماهيري لإعادة استعمال المياه المعالجة لتطبيقات لا تتطلب معايير مياه الشرب الجيدة.

٩٠ - ويمكن لضمان مشاركة النساء في عمليات صنع القرار على مستوى المجتمع المحلي، وفي التخطيط لمبادرات تحسين المرافق الصحية وتنفيذها، أن تزيد من فعالية واستدامة هذه المبادرات. ويمكن إشراك النساء والرجال على حد سواء في انتقاء موقع وتكنولوجيا مثل هذه المرافق. كما يمكن للنساء أن ينخرطن في تصميم شبكات المرافق الصحية وبنائها وتشغيلها وصيانتها وإدارتها، وكذا كمقدمات لخدمات على نطاق صغير. ويمكن تعزيز دور النساء من خلال التعليم والتدريب وبناء القدرات على نحو ملائم، بما في ذلك التدريب أثناء العمل. وبالنظر إلى دور النساء في المرافق الصحية والنظافة الصحية للأسر المعيشية، يمكن لحملات التوعية أن تكون فعالة عندما تستهدف هذا الجمهور، وتعبئ النساء لنشر رسالة المرافق الصحية والنظافة الصحية.

٩١ - ويمكن أن تقدم تجربة منظمات العمال في النهوض بالصحة والسلامة المهنيتين، بما في ذلك عن طريق تثقيف العمال وزيادة وعيهم، دروسا ثمينة لتحسين المرافق الصحية في مكان العمل.

٩٢ - ويمكن تشجيع تحسين ممارسات المرافق الصحية والنظافة الصحية من خلال تحديد غايات وتقديم حوافز للمجتمعات المحلية التي تفي بها (مثل ما حدث مع مبادرة ''القضاء التام على التغوط الخارجي'' في الهند). كما يمكن توسيع نطاق وصول الفقراء إلى خدمات المرافق الصحية من خلال البرامج الشاملة المخصصة، مثل ''حملات المرافق الصحية الشاملة''. وتقدم خريطة طريق دكار الصادرة عن المنتدى العالمي الأول المعني بالمياه والمرافق الصحية والصحة العامة نموذجا مفيدا آخر للدول النامية لتحقق أهداف المرافق الصحية.

٩٣ - ويمكن للنهج الشامل للمرافق الصحية أن يتضمن تدابير من أجل تغيير المواقف والسلوك كتتمة للاستثمار في المرافق الصحية والهياكل الأساسية. فالتعامل مع المرافق الصحية كحق وكمسؤولية مدنية في نفس الآن نهج يمكن أن يساعد على تشكيل السلوك الفردي والعمل المجتمعي من أجل تحسين المرافق الصحية. وبالرغم من أن التثقيف والتوعية بشأن النظافة الصحية كثيرا ما تكون عمليات مستمرة تتطلب مانحين على المدى البعيد والتزاما حكوميا، فإنها يمكن أن تحفز الطلب الخاص على خدمات المرافق الصحية، رافعة بالتالي استثمارات الأسر المعيشية والمجتمع المحلي في المرافق الصحية.

٩٤ - ويمكن للدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية، بما فيها النظر في احتياجات النساء، والأطفال، والفقراء، والمجموعات الضعيفة الأخرى باعتبارهم مستعملين، أن تساعد على تحديد احتياجاتهم الخاصة من المرافق الصحية والتفضيلات من بين تكنولوجيات وخيارات الخدمة المختلفة. ويمكن للدراسات الاستقصائية المنتظمة أن تساعد على تقييم فعالية تقديم الخدمة وكيفية تطور الاحتياجات والتفضيلات.

معالجة وإعادة تدوير وإعادة استعمال المياه المستعملة

٩٥ - تتدرج الاختيارات التكنولوجية لمعالجة المياه المستعملة من نظم المعالجة التقليدية القائمة على كثافة رأس المال إلى النظم البديلة ذات التكاليف الرأسمالية المنخفضة. ومن بين الخيارات ذات التكلفة المنخفضة المتاحة لمعالجة المياه المستعملة هناك نظم المعالجة اللاهوائية التي لديها مزية البناء البسيط والصيانة منخفضة التكلفة. كما تتضمن هذه: خزانات التحليل ذات الهضم الحيوي لمعالجة مياه المجاري المترلية؛ وشبكات البرك اللاهوائية لمعالجة

نفايات العمل الزراعي؛ ومفاعلات الحمأة اللاهوائية لمعالجة المياه المستعملة في تصنيع الأغذية. ويمكن استخدام حفر التحليل أو التشريب من أجل معالجة ثانوية.

٩٦ - ويمكن اعتبار المياه المستعملة أو الإفرازات المعالجة موردا ثمينا يمكن إعادة استعماله، وفي بعض الحالات بيعه، حيث تساعد العائدات في تخفيض تكاليف المعالجة. وتقوم نهج المرافق الصحية الإيكولوجية المستعملة في عدد من البلدان على هذا النهج. ومع ذلك، قد تكون ثمة حاجة إلى بحوث أكثر لتقييم التأثيرات الصحية والوفورات المحتملة لإعادة استعمال المياه المستعملة المعالجة. فمن أجل إعادة الاستعمال في المحاصيل الغذائية، قد تتطلب المياه المستعملة معالجة ثالثة متقدمة، وهي التي قد تكون أكثر تكلفة بشكل كبير من المعالجة الثانوية المطلوبة من أجل التصريف الآمن في مجاري المياه أو في استعمالات أخرى أقل حساسية.

٩٧ - ويمكن أن يساهم التعاون الدولي الموسع، بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب وبين بلدان الشمال وبلدان الجنوب وتبادل المعلومات بشأن أفضل الممارسات في المرافق الصحية ومعالجة المياه المستعملة، وكذلك نقل التكنولوجيا ونماذج الإدارة وتكييف التكنولوجيات مع الظروف المحلية، في صرف صحي فعال من حيث التكلفة. ويمكن للمانحين أن يقدموا الدعم المادي لمثل هذا التعاون.

٩٨ - وعلاوة على خيارات معالجة المياه المستعملة، تبنت العديد من الحكومات سياسات تقوم على تخفيض تصريف النفايات المنقولة بواسطة المياه من خلال النهوض بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، والجمع بين جودة المياه ومعايير النفايات السائلة، ومتطلبات تقييم الأثر البيئي، وأذون ورسوم تصريف النفايات السائلة القائمة استنادا إلى مبدأ الملوث يدفع. وتدعو كل هذه النهج إلى الرصد الفعال للمستويات ذات الصلة.

٩٩ - ويمكن لمشاريع المرافق الصحية أن تستفيد من ترتيبات بمقتضى مختلف الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، مثل آلية التنمية النظيفة في بروتوكول كيوتو التي تقدم مخصصات كربونية لنظم معالجة مياه المجاري المحسنة التي تحتجز غاز الميثان. واستعمال المياه المستعملة لري مزارع الأشجار تطبيق آخر ذو صلة بآلية التنمية النظيفة يمكنه أيضا أن يخلق فرص عمل.

الرصد

١٠٠ - تدرك أغلب البلدان الحاجة إلى تحسين قدرة الرصد وعمليات الإبلاغ من أجل ضمان جمع بيانات موثوقة لرصد التقدم في أهداف وغايات المرافق الصحية. ويمكن لشبكات المعلومات أن تستعمل لجعل البيانات متاحة على نحو واسع.

١٠١ - ويمكن جعل رصد خدمات المرافق الصحية أكثر فعالية من خلال دعم نظم الرصد والتقييم الأهلية والقائمة على المشاركة لإكمال برامج الرصد الوطنية والدولية. ويمكن استخدام نظام تتبع النفقات العامة للبنك الدولي، حسب الحاجة، كنموذج لرصد أداء ومساءلة شبكات المرافق الصحية. كما يمكن لما ينقله المانحون من تكنولوجيا وما يقدمونه من تمويل لشبكات الرصد أن يساهم في تطوير نظم الرصد في البلدان النامية. ويمكن للدوائر العلمية والتقنية الدولية، إذا، زودت بالموارد الملائمة، أن توفر التدريب لأولئك المسؤولين عن تنفيذ برامج الرصد. كما يمكن تعزيز المساءلة من خلال تشجيع وسائل الإعلام والمجتمع المدني على الإبلاغ عن نتائج الرصد، وخاصة عن الانتهاكات الخطيرة لمعايير تصريف المياه.

التمويل

١٠٢- من شأن الاضطلاع بالدراسات المتعلقة بفوائد المرافق الصحية بالنسبة للصحة، والإنتاج، والخدمات المتعلقة بالنظم الإيكولوجية، والجوانب الأخرى للتنمية المستدامة، والترويج لهذه الدراسات أن يساعد على تعبئة الدعم المالي المقدم من الوكالات الحكومية المركزية من أجل الاستثمار في المرافق الصحية.

١٠٣- ويمكن تحسين خدمات المرافق الصحية بتوجيه الموارد الداخلية ودعم المانحين، بما في ذلك الدعم الذي تقدمه المصارف المتعددة الأطراف والمصارف الإنمائية الإقليمية، إلى المجالات الأشد احتياجا والأقوى تأثيرا. ويمكن لهذه العملية أن تجمع بين استهداف الاحتياجات من المرافق الصحية للفقراء وزيادة الدعم من أجل التوعية بالنظافة الصحية، وبهذا يمكن النهوض بالطلب على المرافق الصحية والاستثمار فيها على الصعيد الداخلي. ويمكن للحكومات أن تعبئ التمويل من خلال مبادلات الديون، حيث يستبدل المانحون الاستثمارات بالعملة المحلية في حماية البيئة، مثل معالجة المياه المستعملة، بما لهم من ديون. وهذا هو أحد الخيارات العديدة لتخفيف عبء الدين الخارجي على البلدان الفقيرة، بما في ذلك إلغاء الديون، بغية تحرير الموارد من أجل الاستثمار في البنى التحتية والخدمات الأساسية.

١٠٤- وقد يكون من الممكن تحسين فعالية برامج المرافق الصحية والنظافة الصحية بتحويل بعض التمويل المخصص للمرافق والهياكل الأساسية الصحية لتغطية التكاليف المتكررة الخاصة بالتشغيل والصيانة، وتكاليف الرصد، وتكاليف الإعلام والتوعية المتعلقين بالنظافة الصحية، وهي جوانب كثيرا ما أُهملت نسبيا في مخصصات المانحين والميزانيات الحكومية الوطنية.

١٠٥- وإذا كان للسلطات المحلية والمنظمات الأهلية أن تضطلع بقسط كبير من الاستثمار في الهياكل الأساسية للمرافق الصحية، فإنه بمقدور الحكومات الوطنية أن تسهل تعبئة الموارد حيثما لا تكون هناك بالفعل آليات للقيام بذلك. ومن الخيارات المتاحة في هذا الصدد تحويل الإيرادات من الحكومات المركزية إلى السلطات المحلية. ويمكن النظر أيضا في دعم الاستثمارات لتوفير المياه والمرافق الصحية عن طريق مبادرات خاصة، من قبيل المساهمة الجزئية في المنح أو القروض الرأسمالية المقدمة إلى البلديات للاستثمار في مرافق معالجة مياه المجارير والمياه المستعملة.

١٠٦- وبوسع الحكومات الوطنية أيضا تحسين إمكانية وصول السلطات المحلية للأسواق المالية، الداخلية أو الدولية، بصورة مباشرة، بمنحها صلاحيات إصدار سندات خاصة بالهياكل الأساسية. ويمكن لبرامج ضمان القروض أن تساعد على تأمين إمكانية الوصول إلى أسواق رأس المال بغرض الاستثمار في المرافق الصحية، بالنسبة للأسر المعيشية أو المنظمات الأهلية أو السلطات المحلية على السواء. كما يمكن للحكومات الوطنية أن تسهل حصول السلطات المحلية على دعم المانحين والتمويل الدولي من جهات أخرى من خلال تجميع طلبات القروض الآتية من أماكن مختلفة في مرفق موحد للإقراض، بما يحقق وفورات الحجم، وتجميع المخاطر، وتحسين القدرة التفاوضية.

١٠٧- وثمة خيار آخر يتعلق بالسياسة العامة يتمثل في تعبئة الدعم المالي من المانحين للمرافق الوطنية أو الإقليمية لتنمية المشاريع، والتي توفر للسلطات الوطنية والمحلية والمنظمات الأهلية رؤوس الأموال الأساسية، والتدريب والمساعدة التقنيين في إطار إعداد مقترحات مشاريع وبرامج مقبولة مصرفيا.

١٠٨- وفي الكثير من البلدان النامية، غالبا ما يكون من المتعذر، إن لم يكن من المستحيل، استرداد التكلفة الكاملة للأعمال الرئيسية لشبكات المجاري، بما في ذلك تكاليف رأس المال، من خلال الرسوم المفروضة على المستعملين، وخاصة حيثما يشكل الفقراء نسبة عالية من هؤلاء المستعملين. بيد أن التجربة بيَّنت أن استرداد جزء من تكاليف التشغيل والصيانة يساهم في استدامة الشبكات. وقد يكون بوسع المستعملين أو المنظمات

الأهلية تحمل جزء من تكاليف التشغيل والصيانة، شريطة أن يتم إشراكهم بشكل مباشر في الإدارة أو آليات المساءلة الأخرى. وربما يمكن أيضا للمجتمعات المحلية أن تعبئ مساهمات عينية من اليد العاملة بغرض تشييد الشبكات وصيانتها، وتجميع المدخرات للاستثمار في المرافق الصحية الأساسية وغيرها من الهياكل الأساسية المحلية.

١٠٩- ويمكن لخطط القروض الصغيرة أن تقوم بدور هام في توفير التمويل للأسر المعيشية لكي تستثمر في المرافق الصحية. وقد تؤدي الحوافز أو الأنظمة إلى تشجيع أو ضمان الاستثمار في المرافق الصحية كجزء من التحسينات المنزلية التدريجية. ويمكن أيضا من خلال التمويل الصغير دعم صغار منظمي المشاريع في مجال الأعمال المتصلة بتوفير خدمات المرافق الصحية.

دال - المستوطنات البشرية

١١٠- يشكل اعتماد نهج متكامل بشأن استعمال الأراضي، وتنمية الإسكان، وتوفير خدمات المياه والمرافق الصحية والهياكل الأساسية للنقل، ومرافق التعليم والرعاية الصحية، والعمالة، أمرا أساسيا بالنسبة لتخطيط وتنمية المستوطنات البشرية المستدامة على نحو فعال. ووجود إطار سليم ومتسق لسياسات الاقتصاد الكلي، مدعوم بقوانين وأنظمة فعالة وشفافة، له أهمية بالغة لإنجاح تنفيذ السياسات والبرامج.

١١١- ويشكل النمو الاقتصادي المطرد، والقضاء على الفقر، وحماية قاعدة الموارد الطبيعية غايات أساسية بالنسبة للسياسات والإجراءات الرامية إلى إحراز تقدم صوب تنمية المستوطنات البشرية المستدامة. ومن شأن إدماج القطاع غير المنظم في الاقتصاد المنظم أن يزيد من مساهمة الأول في تحقيق النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر.

١١٢- ومن المهم التخطيط للمستوطنات البشرية في المناطق الحضرية والريفية وتنميتها بشكل متوازن ومتضافر، نظرا لما لذلك من تفاعلات اجتماعية واقتصادية وبيئية. والسياسات الهادفة لتحسين إمكانية وصول السلع الزراعية وغير الزراعية الآتية من البلدان النامية إلى الأسواق الدولية من شأنها أن تشجع النمو الاقتصادي سواء في المناطق الريفية أو الحضرية، وتنعش العمالة وتوليد الدخل.

١١٣- والتخفيف من مخاطر الكوارث والتأهب لها هما جزء لا يتجزأ من التخطيط للمستوطنات البشرية في البلدان المعرضة للكوارث الطبيعية. وللدعم الدولي في هذا الصدد أهميته الحاسمة لمعالجة هذه المشاكل. والبلدان التي تواجه تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين من شأنها أن تستفيد من الدعم الفني والمالي لمواجهة هذا التحدي.

توفير الإسكان الأفضل وما يرتبط به من خدمات إلى فقراء الحضر

١١٤- إن تشجيع السياسات التي تراعي مصالح الفقراء أمر مهم لتحسين حصولهم على السكن اللائق والخدمات العامة من قبيل خدمات المياه والمرافق الصحية، وهو أمر يتطلب إسهام القطاع العام. ويمكن لهذه السياسات أن تكون بمثابة وسيلة تكفل مشاركة الفقراء في تنمية المدن والنهوض بالأحياء الفقيرة. والتدابير الموجهة التي تتخذ لزيادة فرص التعليم المتاحة لسكان الأحياء الفقيرة من شأنها أن تعزز دورهم كفاعلين في التغيير وشركاء في عملية تحسين واقع مجتمعات الأحياء الفقيرة.

١١٥- وفيما يتعلق بتحسين الإسكان المتاح لفقراء الحضر، يمكن للحكومات أن تضطلع بوظيفتين هما: تسهيل توفير الإسكان وتحسينه بواسطة الأفراد ومنظمي المشاريع في القطاع الخاص؛ وتوفير السكن للفقراء بشكل مباشر وبأسعار معقولة. ويمكن لوكالات الإسكان التابعة للقطاع العام أن تشجع السكن الأفضل بتقديم القروض للفقراء، الذين يفتقرون عادة إلى إمكانية الوصول إلى السوق الرسمي لتمويل الإسكان، من خلال رهونات عقارية ونظم للائتمان الصغير بشروط معقولة. ومن شأن التخفيف من القيود المفرطة التي تفرضها أنظمة تنمية الأراضي وقوانين البناء، خصوصا في الأحياء الفقيرة والمستوطنات العشوائية أن يسهل الاستثمارات في بناء وتحسين الإسكان بالنسبة للأسر المعيشية ذات الدخل المنخفض.

١١٦- والاستراتيجيات والسياسات الهادفة إلى توفير أمن الحيازات والحفاظ عليه لفائدة سكان الأحياء الفقيرة تصب في صميم تحسين معيشتهم. فأمن الحيازات ما فتئ يعتبر شرطا مسبقا أساسيا لحصول سكان الأحياء الفقيرة والمستوطنات العشوائية على مأوى آمن ومحيط آمن للعيش والعمل دون خشية من الطرد القسري. والرخص السكنية وسندات ملكية الأراضي تسمح بترتيبات للحيازة من شأنها تسهيل الحصول على القروض. وتشجيع الحقوق المتساوية للنساء في أمن الحيازات، بما فيها الحق في الحصول على عقود قانونية للحيازة، والإرث وغير ذلك من أشكال اقتناء العقارات كفيل بأن يساهم في تحسين معيشة النساء.

١١٧- ويتطلب تعزيز دور السلطات المحلية الأخذ باللامركزية في الاضطلاع بالمسؤوليات وإتاحة الموارد اللازمة لذلك. والسياسات التي تدعم البلديات ذات الوضع المالي الجيد والترتيبات الائتمانية المواتية التي تعمل على تلبية بعض احتياجاتها الاستثمارية عبر أسواق السندات المحلية يمكن أن تؤدي إلى نتائج لا بأس بها. وقد يستدعي ذلك توفير المساعدة التقنية فيما يتعلق بإدارة التعقيدات التي تنطوي عليها عملية إصدار السندات

لكـي تتكلـل بالنجـاح. ويمكـن للحكومـات والمؤسسـات الماليـة الدوليـة أن تنظـر في مسـألة توفير ضمانات السندات لهذه البلديات.

١١٨- ويمكـن للشـراكات بـين القطـاعين الخـاص والعـام أن تكـون أداة مفيـدة لتلبيـة احتياجـات فقـراء الحضـر والريـف مـن الإسـكان والتعليـم والنقـل والخـدمات. ومـن شـأن الشفافية التشغيلية والمساءلة المتبادلة أن يحسِّنـا من فعالية الشراكات فيما بين القطاعين. وثمة أمثلة تسترعي النظر جرى الاستشهاد بها عن شراكات قدمت فيها الأراضي بسعر منخفض أو مقابل قروض بفائدة منخفضة أو ضمانات اقتراضية لمتعهد من القطاع الخاص في مقابل قيامه بأنشطة متفق عليها لأجل الصالح العام.

١١٩- والمشاركة الكاملة لكافة أصحاب المصلحة المعنيين على الصعيدين الوطني والمحلي في التخطيط وصنع القرار من شأنها أن تساهم في التنفيذ الفعال للأهداف والغايات المتعلقة بالمستوطنات البشرية المستدامة، إلا أن هذا النهج التشاركي يظل عملية تقوم على التعلم. ووضع القواعد لتشجيع مختلف أصحاب المصلحة على الاضطلاع بالأدوار التي تعود بأفضل النتائج هو خيار في مستطاع الحكومات اللجوء إليه لتسهيل الاستفادة من العمليات التي تشرك أصحاب مصلحة متعددين. ويمكن تحسين مشاركة المرأة والشباب في صنع القرار من خلال تدابير تشريعية وإدارية مناسبة.

١٢٠- وقد ذكر أن السياسات الرامية إلى تحسين معارف الإداريين والمشرعين المسؤولين عن التنمية الحضرية المستدامة ومهاراتهم التقنية تؤدي دورا بالغ الأهمية. وتعزيز قدرة موئل الأمم المتحدة على تقديم المساعدة في هذا الصدد هو أحد الخيارات المتاحة. ومؤتمر القمة البيئي لرؤساء البلديات في آسيا والمحيط الهادئ هو مثال لمنتدى معرفي يجمع بين رؤساء البلديات والمديرين لتقاسم الخبرات وتحديد الأهداف القابلة للتحقيق والالتزام بإنجازها. وثمة مثال آخر يتمثل في المؤتمر الوزاري الأفريقي للإسكان والتنمية الحضرية. ومن المهم تحسين قدرة مخططي ومديري المناطق الحضرية على رصد تنفيذ السياسات والبرامج على الصعيدين الوطني والمحلي.

١٢١- ومرونة السياسات المتعلقة بالأراضي يمكن أن تسهل استعمالها بشكل منتج وفعال من حيث التكلفة، على نحو يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والحد من الفقر. ويمكن تحسين فعالية إدارة استخدام الأراضي بواسطة حوسبة سجلاتها وبياناتها. وهذه المهمة قد يسهلها إنشاء مراصد حضرية وطنية تستعمل الصور الساتلية لأغراض الرصد والتخطيط في الحضر. ومن شأن الدعم الدولي أن يحسن من إمكانية حصول البلدان النامية على تكنولوجيا المعلومات.

تشجيع توفير فرص العمل وإقامة المشاريع

١٢٢- إن استخدام التكنولوجيات القائمة على كثافة اليد العاملة في مجال البناء وتنمية الهياكل الأساسية من شأنه أن يوفر فرصا للعمل للعمال قليلي المهارات في المناطق الحضرية، وذلك حيثما كانت تلك التكنولوجيات فعالة من حيث التكلفة ومجدية. بيد أن هذه التكنولوجيات، وإن كانت تحقق قدرا كبيرا من الإنجاز من حيث توفير الوظائف في قطاع البناء والهياكل الأساسية، قد لا تكون دائما الأكثر فعالية. ويمكن أيضا تسهيل استيعاب اليد العاملة وتوفير الوظائف من خلال تنفيذ أنشطة لإنتاج مواد الإسكان في الموقع.

١٢٣- ويمكن لنظام المشتريات العامة أن يكون أداة عملية في يد البلديات لطرح مناقصات العقود على صغار مقدمي الخدمات المحليين. وشراء مواد محلية وإتاحة فرص العمل للسكان المحليين قد يشكلان أداة لتنشيط النمو الاقتصادي الذي يراعي مصالح الفقراء. وإسناد العقود محليا يمكن أن يشكل أيضا نهجا واعدا لتنفيذ توصيلات ''الميل الأخير'' فيما بين المستوطنات البشرية والهياكل الأساسية العمومية في مجالات من قبيل المياه والمرافق الصحية. واستُخدم نظام المشتريات العامة لغرض النهوض بغايات المساواة الاجتماعية، كما هو الحال مثلا بالنسبة للاعتبار الخاص الذي يولى للمشاريع التجارية التي تملكها بعض الجماعات المحرومة، أو للغايات المتعلقة بتوظيف النساء.

١٢٤- إن من شأن تعزيز القطاع غير المنظم أن يكون له دور هام في إيجاد الوظائف للفئات ذات الدخل المنخفض. ويمكن لإطار تشريعي مواتٍ ويراعي المسائل المتصلة بنوع الجنس والشباب أن يدعم العمالة وفرص إقامة المشاريع في إطار القطاع غير المنظم، مع التركيز بشكل خاص على هاتين الفئتين. والسياسات الاجتماعية والاقتصادية التي يكون محورها الناس، والتي تهدف إلى توفير فرص العمل ضمن برامج النهوض بالأحياء الفقيرة يمكن أن تكون أدوات مفيدة للتنمية الحضرية المستدامة. وتشجيع برامج موجهة للشباب في المناطق الحضرية، تجمع فيما بين المهارات والتدريب والتعلم الحرفي، أمر له أهميته في تحسين فرص حصولهم على أعمال لائقة ضمن أسواق العمل المحلية والعالمية. كما أن وضع البرامج التي تلبي الطلب على المهارات في مجال استعمال تكنولوجيات المعلومات والاتصال قد تكون له أهميته الخاصة بالنسبة إلى الشباب والنساء ممن يتمتعون بالقدرة على استعمال هذه التكنولوجيات في إطار أنشطة منزلية مجزية.

١٢٥- ومساعدة الشباب من النساء والرجال على إيجاد فرص للعمل أمر مهم جدا في كثير من البلدان النامية بسبب النسب المرتفعة للبطالة المستمرة في صفوف الشباب في

المناطق الحضرية. ويمثل التعليم والتدريب المهني على تطوير مهارات في مجال الأعمال التجارية، والتدريب أثناء العمل، والإرشاد، إمكانيات مفيدة لتحسين حصول الشباب على أعمال لائقة ولإيجاد أساس لتحقيق المواءمة بين المهارات والطلب في سوق العمل الحضري. والاستثمار في الشباب من الرجال والنساء من خلال الأعمال التجارية التي ينشئونها هو استثمار جيد في المستقبل. وتستحق السياسات التي تعالج الاحتياجات الخاصة للنساء والشباب عناية خاصة.

١٢٦- وبناء القدرات في مجال المشاريع الصغيرة والمتوسطة من شأنه أن يكون عنصرا هاما في تشجيع إقامة المشاريع والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وهذا من شأنه أن يتيح لهذه المشاريع أن تستوعب التكنولوجيات الحديثة التي ترفع من الكفاءة والإنتاجية وتساعد على تحسين فرص العمل وظروف العمل. والسياسات التي تدعم بناء القدرات في مجالات تطوير المنتجات، وإعداد خطط الأعمال التجارية والتسويق، والمحاسبة، والإدارة المالية، ووضع استراتيجيات التسويق، يمكنها تعزيز القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. وقد يكون ثمة دور تؤديه البرامج الحكومية، ألا وهو مساعدة هذه المشاريع في استطلاع آفاق الأسواق الوطنية والدولية، وإدراجها في سلاسل تقديم الخدمات ونظم الصيانة والإصلاح الخاصة بالمرافق العامة.

١٢٧- وبإمكان الحكومات والسلطات المحلية أن تساعد على توفير فرص العمل وإقامة المشاريع في المناطق المجاورة للمستوطنات العشوائية من خلال اتباع سياسات ملائمة لتنمية الأراضي والاستثمار في الهياكل الأساسية. ومن شأن اجتذاب المشاريع الرسمية إلى جوار المستوطنات العشوائية كأماكن لعملياتها، بطرق من بينها، على سبيل المثال، إنشاء مناطق خاصة بالمشاريع، أن يقوي العمالة المحلية ويولد عوامل مضاعفة إيجابية بالنسبة لطائفة من الأعمال التجارية المحلية.

تطوير مؤسسات التمويل والخدمات المالية التي تتناسب مع احتياجات الفقراء في المناطق الحضرية

١٢٨- إن تعبئة الموارد المالية المحلية هي بمثابة أحد العناصر الأساسية في تنفيذ السياسات المتعلقة بالإسكان والخدمات العامة. ويمكن إنشاء صناديق بلدية لدعم التنمية الحضرية المستدامة. كما أن بوسع ''الصناديق البلدية الخضراء'' والصناديق الدائرة الأخرى أن تقدم المنح والقروض لدراسات الجدوى وللاستثمار في المشاريع المبتكرة. وجرت الإشارة إلى ''مفهوم البلدة'' أو نهج الحاضرة الذي يتيح الجمع بين مجتمعات محلية مختلفة ضمن منطقة مِترُبولية واحدة، وبذلك تسمح لتلك المجتمعات بتوسيع قاعدة دخلها، وتجميع أموالها،

وتقوية شبكات الدعم فيها، وتشييد هياكل أساسية مشتركة، وتنسيق التخطيط فيما بينها، كخيارات تستحق مزيدا من الاستكشاف.

١٢٩- ويمكن اللجوء إلى ترتيبات مبتكرة للتمويل تشرك القطاعين العام والخاص (حيث تستخدم الأموال الأساسية العامة اللازمة لبدء التشغيل في جذب المساهمات التجارية) لغرض تمويل الهياكل الأساسية الخاصة بتوفير المياه والمرافق الصحية، رغم الصعوبة التي يمكن أن يكتنفها التفاوض على ترتيبات استرداد الكلفة بالنسبة للمشاركين من القطاع الخاص تكون مقبولة من جميع الأطراف وتكون لها صفة الدوام. وعلى نفس المنوال، يمكن للحكومات أن تقدم الأموال اللازمة لبدء تشغيل صناديق دائرة يستعان بها في تحديث المواقع، وتوفير الضمانات لقروض الرهونات للفئات الضعيفة، وفي جوانب أخرى متعلقة بتوفير المأوى. وثمة خيار آخر يتمثل في تسهيلات تمويل الهياكل الأساسية المحلية. ويمكن اعتبار التمويل المقدم من المانحين والضرائب العقارية كخيارات لتوفير موارد مالية إضافية لهذه الصناديق.

١٣٠- ومن بين الطرق المبتكرة لجعل أسواق رأس المال المحلية تساهم في التنمية التي تراعي مصالح الفقراء الاستعانة بالآليات الملائمة لاقتسام المخاطر بغرض خفض تكاليف الإقراض في مجتمعات الأحياء الفقيرة، وإعداد مشاريع استثمارية متمشية مع الآليات المصرفية، وقد يتم ذلك بدعم من مرفق وطني أو إقليمي ممول من المانحين لتطوير المشاريع.

١٣١- وقد استخدمت الإعانات الموجهة والشفافة بنجاح في تلبية احتياجات الفقراء المتعلقة بالإسكان والخدمات التي لا يوفرها السوق. ويمكن اعتماد سياسات وتدابير لتشجيع هذه الإعانات بوصفها عاملا حفازا لجذب التمويل من مصادر أخرى أو تشجيع إقامة المشاريع. وقد تتخذ هذه السياسات والتدابير شكل إعانات مباشرة، أو أسعار فائدة مخفضة، أو تكلفة مخفضة لاقتناء الأراضي. ومن الخيارات الواعدة أن تقوم الحكومات والمانحين بتقديم ضمانات قروض جزئية لدعم مؤسسات قروض الرهونات التي تخدم المقترضين من ذوي الدخل الضعيف في تكوين رؤوس أموالها. وثمة إمكانية أخرى تتمثل في توفير الحكومات أو المانحين لتأمينات قروض السكن بغية تشجيع مؤسسات تمويل الإسكان على تقديم قروض رهونات بشروط معقولة للمقترضين من ذوي الدخل الضعيف وغير المستوفين للشروط الائتمانية.

١٣٢- ويمكن لشركاء التنمية الدوليين أن يعززوا مساعدتهم للبلدان النامية فيما يخص بناء القدرات المالية لأجل تمكينها من الحصول على التمويل. وحتى السلطات البلدية، مثلا، التي تفي بالشروط الائتمانية قد تستفيد من المساعدة المقدمة بغية تلبية شروط الوصول إلى

أسواق السندات. وفي وسع مؤسسات الادخار المحلية (مثل الاتحادات الائتمانية) أن تتعزز من خلال التدريب، وبناء القدرات، والدعم في مجال استعمال النظم الحاسوبية للمعلومات. ويمكن مساعدة المؤسسات المالية المحلية، مثل منظمات القروض الصغيرة ومنظمات تنمية الإسكان، فيما يخص الإدارة المالية، والميزنة، وتقييم المخاطر، وتقليل المخاطر، لكي تحقق الاستدامة على مر الوقت.

١٣٣- وتظل مسألة زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية تحديا أساسيا ومستمرا. ومن شأن خفض عبء خدمة الدين أن يفسح المجال لتوافر موارد داخلية يمكن تخصيصها للنهوض بالأحياء الفقيرة أو لأنشطة إنمائية حضرية أخرى. ومن الخيارات المتاحة لخفض أعباء المديونية على حكومات البلدان النامية المثقلة بالديون ثمة إلغاء الدين أو مبادلته مقابل إجراءات لتحقيق التنمية المستدامة. ويمكن لمؤسسات بريتون وودز أن تقوم بدور قوي في تلبية الاحتياجات المالية للبلدان النامية بغرض تنفيذ الأهداف والغايات المتصلة بالمستوطنات البشرية.

هاء - الترابط بين المياه والمرافق الصحية والمستوطنات البشرية

١٣٤- ترتبط تنمية مستوطنات بشرية مستدامة، تشمل توفير المياه والمرافق الصحية بشكل مناسب، بشكل وثيق، سواء من حيث الأسباب أو النتائج، بخفض الفقر وبباقي الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، خاصة تلك الواردة في جدول أعمال القرن ٢١ وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ. وتوفير المأوى اللائق والآمن، ومياه الشرب المأمونة، والمرافق الصحية الأساسية، هو من العوامل الرئيسية التي تساهم في تحقيق الاستدامة للاستهلاك والإنتاج، وأيضا في تحقيق الرفاه للأسر المعيشية. وحيثما كان السكان يعيشون في مستوطنات عشوائية لا توفر لهم أمن الحيازات، فإنهم قد يحرمون من الحصول على الائتمان اللازم لتمويل استثمارات تحسين منازلهم، بما في ذلك توفير المياه النقية والصرف الصحي؛ وقد لا تتوفر لديهم الحوافز حيثما يتهددهم الطرد بشكل مستمر؛ كما أنهم يفتقرون في كثير من الأحيان إلى المياه الجارية وشبكات الصرف الصحي. ومن جهة أخرى، فإن هذه الأوضاع المعيشية، بدورها، يمكن أن تتسبب في الأمراض، مما يؤدي إلى ارتفاع نسب الوفيات بين الرضع والأطفال. وقد لا تلتحق الفتيات بالتعليم نتيجة أعمال جلب المياه والأعمال المترلية الأخرى، أو افتقارِ المدارس إلى المرافق الصحية المناسبة، أو بسبب الاثنين معا. ونقص المياه والطرق والهياكل الأساسية الأخرى قد لا يشجع الاستثمار في تلك المجتمعات، مما يحد من إمكانية استفادة أفرادها من فرص عمل جيدة وبالتالي تكون مرتعا دائما للفقر.

١٣٥- ويتزايد الاهتمام والالتزام بالتخطيط المتكامل لتنمية المستوطنات البشرية، بما في ذلك توفير المياه والمرافق الصحية، الذي يقوم على مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين باعتباره خيارا يبشر بالخير في مواجهة التحديات التي يطرحها التحضر السريع في العالم النامي. ورغم أن هذا التخطيط لا يزال في طور التجريب في كثير من البلدان النامية، ثمة مجال شاسع لتقاسم الخبرات والدروس المستفادة، تسهله تكنولوجيات المعلومات والاتصال.

١٣٦- ولا مبالغة في القول بأن شبكات المياه والمرافق الصحية هي عصب المستوطنات البشرية. وقد يُستفاد بشكل هائل في تخطيطها وتصميمها وإنشائها، خصوصا في المستوطنات البشرية الحضرية السريعة التوسع الموجودة في العالم النامي، من التنسيق المبكر والوثيق مع التخطيط المتعلق باستعمال الأراضي، وتقسيمها، وتنمية الإسكان، والتخطيط لشبكة النقل، وعمليات التخطيط الأخرى المتعلقة بشبكات المرافق العامة. ويكتسي توفير المياه والمرافق الصحية بشكل مناسب، بالإضافة إلى التثقيف الصحي وجمع النفايات الصلبة والتخلص منها بشكل فعال، أهمية بالغة بالنسبة للحفاظ على الصحة العامة في المستوطنات البشرية.

١٣٧- وتوفير المياه والمرافق الصحية هما مجالان من مجالات الخدمة يتماثلان ويتداخلان فيما بينهما مما يستدعي تنسيقهما بشكل وثيق. والترابط بينهما قد يجعل من إدارة المياه والمياه المستعملة في المناطق القاحلة وشبه القاحلة تحديا عصيبا، وكذلك الحال في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وفي الأماكن التي تشرف فيها المرافق العامة على توفير المياه والمرافق الصحية، يمكن معالجة بعض التداخلات، مثل تخطيط معالجة مياه المجارير والمياه المستعملة مع مراعاة الحاجة إلى حماية جودة المياه ومصادر مياه الشرب. وحتى في هذا المجال، قد يحتاج الإطار القانوني والتنظيمي الوطني إلى إيجاد آليات تتناول التعاون بين الاختصاصات وتسوية المنازعات. والخطط المتكاملة لإدارة الموارد المائية من شأنها أن توفر إطارا عاما لا يشمل توفير المياه ومعالجة المياه المستعملة فحسب، وإنما أيضا تطوير إمكانيات أخرى مثل إدارة الطلب وإعادة تدوير المياه المستعملة وإعادة استعمالها. والارتفاع المتزايد لقيمة المياه بالنسبة للحفاظ على سلامة النظم الإيكولوجية والخدمات المتصلة بها يستدعي أيضا اعتماد نهج متكامل.

١٣٨- ومع أنه يمكن للاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة أن توفر إطار السياسة العامة للتخطيط المتكامل للمياه والمرافق الصحية والمستوطنات البشرية، غير أن هذا النهج ينبغي

أن يُعتمد وينفذ في نهاية المطاف على الصعيد المحلي. ويمكن لبناء القدرات والمساعدة التقنية، بما في ذلك تعزيز مؤسسات التدريب، أن تدعم تنفيذ نهج متكاملة.

١٣٩- وسيتعزز التخطيط المتكامل ورسم السياسات على جميع الصعد بواسطة آليات قوية للتنسيق والتشاور بين السلطات المحلية والمنظمات الأهلية والمجموعات الرئيسية. ومن شأن تكثيف التشاور على نطاق المجتمع المحلي ومشاركته في عمليات التخطيط منذ البداية أن يقللا من احتمالات ارتكاب أخطاء تخطيطية مكلفة وإنشاء مستوطنات معطلة. وكفالة الإدماج الكامل لمسألة المستوطنات العشوائية وسكانها في عمليات التخطيط المتكاملة هي شرط أساسي لنجاح هذه العمليات.

١٤٠- ويمكن للنساء، وهن عموما المدبرات الأساسيات لشؤون أنشطة الأسر المعيشية ويقدن التغيير على الصعيد المحلي، أن يقمن بدور رئيسي في النُهج المتكاملة المعتمَدة بشأن المياه والمرافق الصحية والمستوطنات البشرية. والمشاركة الفعلية للنساء في التخطيط وصنع القرار، التي تقوم على إدراك واف للروابط بين المياه والمرافق الصحية والإسكان والصحة والتعليم وغيرها من أوجه الرفاه الأسري، من شأنها أن تحسن بشكل كبير من تصميم وتنفيذ السياسات والبرامج المتكاملة.

١٤١- وقد تتطلب تعبئة الدعم المالي لتنفيذ خطط وبرامج متكاملة متعلقة بالمستوطنات البشرية الأخذ أيضا بنهج متكامل. وستكون ثمة حاجة لاستثمارات منسقة بالنسبة لطائفة عريضة من المشاريع التي تختلف كثيرا في غاياتها ومتطلباتها التمويلية وفترات تحصيل عائداتها، ابتداء من مختلف مشاريع الهياكل الأساسية إلى تنمية المواقع والإسكان وإقامة المشاريع الإنتاجية، التي كثيرا ما تكون مشاريع أو أعمالا تجارية صغيرة. ومرفق النهوض بالأحياء الفقيرة التابع لموئل الأمم المتحدة هو أحد الخيارات التي تجري تجربتها حاليا على الصعيد العالمي، ويهدف إلى تعبئة ودمج التمويل الآتي من مصادر تنتمي للقطاعين العام والخاص. وثمة خيار يتمثل في توسيع نطاق ضمانات القروض بحيث تدعم الاقتراض الدولي الذي تلجأ إليه المؤسسات المالية الداخلية المختصة في الإقراض الموجه للهياكل الأساسية الحضرية أو في تمويل الإسكان المنخفض التكلفة. ويقتضي خيار آخر تحسين قدرات السلطات المحلية على جمع الإيرادات وقدرتها على الوصول إلى أسواق رأس المال.

ثالثا – اعتماد تقرير الاجتماع التحضيري الحكومي الدولي

١٤٢ – كان معروضا على اللجنة، في جلستها ١١، المعقودة في ٤ آذار/مارس ٢٠٠٥، مشروع تقرير الاجتماع التحضيري الحكومي الدولي بصيغته الواردة في الوثيقة E/CN.17/IPM/2005/L.2، وكذلك الموجز الذي أعده الرئيس عن المناقشات التفاعلية.

١٤٣ – وفي الجلسة نفسها، اعتمدت اللجنة التقرير بصيغته المعدلة شفويا، وأحاطت علما بالموجز الذي أعده الرئيس لإحالته إلى الدورة الثالثة عشرة للجنة التنمية المستدامة في نيسان/أبريل ٢٠٠٥.

حاشية

(١) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٤، الملحق رقم ٩ (E/2004/9).